

# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 - 2017



## الفصل الأول

# الوضع الفلسطيني الداخلي



## الوضع الفلسطيني الداخلي

**مقدمة**  
حملت سنتا 2016-2017 الأزمات الداخلية الفلسطينية، ونقلتها إلى سنة 2018 دون حصول تقدم جوهري، ما عدا ترتيبات استلام حكومة رام الله لإدارة قطاع غزة أواخر سنة 2017، مع تضاؤل الآمال التي رافقتها بإحداث نقلة نوعية في ملف المصالحة الفلسطينية.

فما زالت المؤسسات التمثيلية الفلسطينية تعيش أزمات حقيقية في قدرتها على تمثيل الشعب وتطلعاته، وما زالت تفتقر إلى الأطر القيادية والتنفيذية الفاعلة، وتعاني من الارتباك في المسارات وتحديد الأولويات. وتتحمل القيادة الفلسطينية الحالية مسؤولية كبيرة في تعطيل منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تفعيل الإطار القيادي الموحد، ومنع المجلس التشريعي الفلسطيني التابع للسلطة من الانعقاد.

وفي الوقت نفسه، فإن المشروع الوطني الفلسطيني يعاني من أزمات مرتبطة بتعارض مساري التسوية والمقاومة، وبتحديد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني، وبطرق إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، وبصياغة برنامج سياسي متناسب مع طبيعة المرحلة، وبالقدرة على استيعاب وتفعيل طاقات وإمكانات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

**أولاً: المؤسسات التمثيلية الفلسطينية**  
تبدو إشكالية المؤسسات التمثيلية الفلسطينية إحدى الإشكاليات المزمنة في التجربة الفلسطينية الحديثة والمعاصرة، كما تبدو انعكاساً لحالة التخلف الديموقراطي الشوري في البيئة العربية المعاصرة. وتكمن الإشكالية في "تغول" الأطر القيادية التنفيذية على الأطر التشريعية، كما تكمن في هيمنة حزب أو فصيل فلسطيني واحد على الحياة السياسية طوال الخمسين عاماً الماضية. وبالرغم من أن الفلسطينيين يتحملون أساساً مسؤولية مشكلاتهم، إلا أن البيئة العربية والدولية وظروف الاحتلال وتشرذم الشعب الفلسطيني أسهمت في تعقيد المشكلات الداخلية، وفي إضعاف القدرة على علاج الخلل في البنى المؤسسية الفلسطينية.

وبالتالي ندخل في سنتي 2016-2017 ونخرج منهما والمجلس الوطني الفلسطيني معطل، ودون انعقاد للمجلس المركزي، بالإضافة إلى تعطيل المجلس التشريعي. بينما تتابع رئاسة المنظمة التي هي نفسها رئاسة السلطة، والتي هي نفسها رئاسة حركة فتح، جميع المهام على الأرض دون

وجود أي نظام تشريعي حقيقي قادر على متابعتها ومحاسبتها، وفرض الإرادة الشعبية على أدائها. وهذا الخلل، لا يدفع أثمانه الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني فقط، وإنما حركة فتح نفسها، المثقلة بالأعباء والمشاكل والتحديات.

واصلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقد لقاءاتها خلال سنتي 2016-2017، ولم تخرج قراراتها وتوصياتها عن السياق الروتيني المعتاد لأدائها المتوافق مع مسار التسوية السلمية، و"حل الدولتين" و"الشرعية الدولية"؛ كما اتسقت مع الخط العام لحركة فتح، المهمة عليها، فيما يتعلق بإدارة السلطة الفلسطينية وفي العلاقة مع حماس. فليس ثمة ذكر لتفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، ولا نقدٌ للعقوبات التي فرضها محمود عباس على قطاع غزة. ومع اعتراف اللجنة بضعف وترهل مؤسسات المنظمة، إلا أنها حذرت من عقد المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج في إسطنبول بعيداً عن مسؤولية المنظمة؛ في الوقت الذي لم تقم فيه المنظمة بالحد الأدنى من مسؤولياتها، وأدارت ظهرها لفلسطيني الخارج لسنوات طويلة. وكان من اللافت أن تقرر اللجنة التنفيذية في 2016/5/4 "البدء الفوري" في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، الخاصة بتحديد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال "إسرائيل"؛ أي بعد أكثر من عام من انعقاد المركزي (4-2015/3/5) وقراره وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. وهو القرار الذي لم تنفذه قيادة السلطة إلا جزئياً في صيف 2017، ثم تراجع عنه. وهو ما يعكس ضعف تأثير وفعالية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، إضافة إلى المجلس الوطني.

وخلال سنتي 2016-2017 لم يعقد أي اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني. غير أن اللجنة التحضيرية عقدت اجتماعاً في السفارة الفلسطينية في بيروت في 10-11/1/2017، على مدار يومين، برئاسة رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون وبمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، وحضور أعضاء المجلس الوطني في لبنان، والسفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور. وقد توافقت اللجنة التحضيرية على عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافة، وخلصت إلى قرار بمواصلة عملها والانعقاد مجدداً في شباط/فبراير 2017 بمشاركة "كل القوى الفلسطينية إلى حين انعقاد المجلس". وأكدت ضرورة تجسيد الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ومن أجل تحقيق ذلك اتفق المجتمعون على ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني الذي يضم القوى الفلسطينية كافة، وفقاً لإعلان القاهرة 2005 واتفق المصالحة الموقع في 2011/5/4، من خلال الانتخابات حيث أمكن والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات<sup>2</sup>. غير أن اللجنة التحضيرية لم تجتمع حتى كتابة هذه السطور (كانون الثاني/يناير 2018). من جهة أخرى، أوصت اللجنة المركزية لحركة فتح، التي اجتمعت برئاسة محمود عباس، في 2017/8/9 بعقد جلسة للمجلس الوطني لانتخاب لجنة تنفيذية ومجلس مركزي، والمصادقة على برنامج العمل السياسي في المرحلة القادمة<sup>3</sup>. كما تحدثت أوساط قيادية فتحاوية عن احتمال

عقد المجلس في رام الله، في أيلول/ سبتمبر 2017 أو قبل نهاية السنة نفسها. وقد أثار ذلك مخاوف واعتراضات من الفصائل الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية على عقده ضمن تشكيله القديم، وتحت الاحتلال في رام الله، بعيداً عن التوافق الوطني<sup>4</sup>. غير أن سنة 2017 انتهت دون أن ينعقد المجلس.

ولم تشهد الفترة 2016-2017 انعقاد أي جلسة من جلسات المجلس المركزي الفلسطيني. غير أن هذا المجلس قد انعقد في دورته الـ 28 على مدى يومي 14-15/1/2018، لمواجهة الاستحقاقات الناتجة عن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump نقل السفارة الأمريكية للقدس، ومستقبل مسار التسوية. وقد عقد المجلس بمشاركة فصائل منظمة التحرير، ولكن مع اعتذار كل من حماس والجهاد عن المشاركة الرمزية، حيث ما زال خارج العضوية الرسمية للمجلس. حيث اعترضوا على عقده تحت الاحتلال في رام الله، كما لم يظهر لهما أي تغيير جاد في سلوك قيادة المنظمة والسلطة، التي تجنبت عقد الإطار القيادي الفلسطيني المؤقت، والذي يملك حالة وطنية وحدوية أوسع وأقوى، كما يملك قدرة أعلى للتنفيذ على الأرض. وتساءلت حركة الجهاد في بيانها المعتذر عن المشاركة "كيف تحاصرني وتجوعني في غزة، وتلاحقني وتعتقلني في الضفة، وتريدني أن أكون شاهد زور، وباسم المصلحة الوطنية، في رام الله؟"<sup>5</sup>.

وقد قرر المجلس المركزي في بيانه الختامي، أن الفترة الانتقالية التي نصّت عليها الاتفاقيات الموقعة في اتفاق أوسلو Oslo، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة. وقرر تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بـ "إسرائيل" إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود سنة 1967، وإلغاء قرار ضمّ شرقي القدس ووقف الاستيطان. وجدد المجلس المركزي قراره بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، وبالانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرّسها اتفاق باريس الاقتصادي Paris Protocol، وذلك لتحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، والطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومؤسسات دولة فلسطين البدء في تنفيذ ذلك. وأكد المجلس إدانة قرار ترامب ورفضه والعمل على إسقاطه، ورأى المجلس أن الإدارة الأمريكية أنهت أهليتها كوسيط للسلام، ولن تكون شريكاً إلا بعد إنهاء القرار<sup>6</sup>. وقد لقيت قرارات المجلس المركزي انتقادات فلسطينية واسعة، خصوصاً من حماس والجهاد والجبهة الشعبية، حيث اعتبرتها الفصائل دون المستوى، ولا ترتقي لمستوى التحديات<sup>7</sup>.

استمر تعطيل الرئيس عباس للمجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تهيم عليه حماس، طوال السنتين اللتين يغطيها التقرير؛ ورفض دعوة المجلس للانعقاد. بينما تابعت رئاسة السلطة ممارسة صلاحياتها الكاملة، والحلول مكان المجلس التشريعي في إصدار المراسيم والتشريعات. كما تابعت حكومة "التوافق الوطني" في رام الله عملها دون نيل ثقة المجلس؛ ودون محاسبته

لها أو متابعتها إياها. بل إن أجواء الانقسام أرخت بمزيد من الظلال عندما قامت حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله بقطع رواتب 37 نائباً من كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية المحتلة، في شهر حزيران/ يونيو، ورفض وزارة المالية إعطاء أي مبرر لهذه الخطوة، حيث رأى أحمد بحر نائب رئيس التشريعي ذلك بمثابة إعلان حرب على المجلس<sup>8</sup>.

غير أن حماس تابعت أعمال المجلس، باعتبارها تملك الأغلبية الساحقة فيه، في قطاع غزة؛ فأقر المجلس بعض القوانين، كإقراره في 2016/3/2 مشروع قانون الفصل في المنازعات الإدارية بالقراءة الثانية<sup>9</sup>. كما أقر في 2017/3/8 مشروعاً معدلاً لقانون السلطة القضائية، ومشروع قانون حظر التعدي على الأراضي الحكومية بالقراءة الأولى<sup>10</sup>.

كما نشبت خلافات أخرى شهر نيسان/ أبريل 2016، حين أمر الرئيس عباس بتشكيل أول محكمة دستورية عليا، وهو ما رأت فيه كتلة حماس البرلمانية كارثة وطنية ومخالفة دستورية<sup>11</sup>. وعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة في 2016/4/27 حول قرار الرئيس عباس بتشكيل هذه المحكمة. حيث أعرب النواب في مداخلاتهم وتعقيباتهم عن اعتقادهم بأن المحكمة غير قانونية وليست دستورية، وذات أبعاد ودلالات سياسية بحتة، وأن مرسوم تشكيل المحكمة الدستورية العليا جاء خلافاً لأحكام المادة 103 من القانون الأساسي، مضيفاً أن قانون هذه المحكمة رقم 3 لسنة 2006، كان قد ألغي بموجب قرار من المجلس التشريعي في جلسته الأولى في آذار/ مارس من سنة 2006<sup>12</sup>. وتساعد الخلاف في 2017/3/23، عندما ألغت المحكمة الإدارية بغزة قرار الرئيس عباس بتشكيل المحكمة الدستورية، كما نالت تأييداً قانونياً من اللجنة القانونية في المجلس التشريعي<sup>13</sup>.

وحين منحت المحكمة الدستورية الرئيس عباس صلاحية رفع الحصانة عن أي نائب في المجلس التشريعي، تصدى لها النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، مؤكداً أن قرار المحكمة باطل ويخالف أبسط القواعد الدستورية<sup>14</sup>. واشتد الخلاف الدستوري، حين عارض المجلس قرار الرئيس عباس في 2016/12/12، رفع الحصانة عن خمسة نواب في المجلس التشريعي، هم محمد دحلان، ونجاة أبو بكر، وأشرف جمعة، وجمال الطيراوي وشامي الشامي، تمهيداً للتحقيق معهم، حيث رأى المجلس ذلك اغتصاباً لصلاحياته<sup>15</sup>.

من جهة أخرى، رفضت حماس، في 2016/1/21، قانون المجلس الأعلى للإعلام الذي أصدره الرئيس عباس، وعدت ذلك تكريساً للانقسام<sup>16</sup>. وفي آذار/ مارس 2017، أقر نواب حركة حماس في قطاع غزة التعديلات التي أجروها على قانون اللجنة الإدارية التي ستوكل لها مهام إدارة المؤسسات الحكومية في القطاع<sup>17</sup>. وهو ما أثار عاصفة غضب من قيادة فتح والسلطة.

**ثانياً: حكومة التوافق الوطني** كان يفترض أن تعبّر حكومة "التوافق الوطني" التي شكلها رامي الحمد الله

عن حالة التوافق الفلسطيني، وخصوصاً بين الطرفين الرئيسيين (في الوحدة والانقسام) فتح وحماس. غير أن هذه الحكومة تحولت عملياً إلى حكومة رئيس السلطة؛ وأصبحت خلال الفترة 2016-2017 جزءاً أساسياً من أدوات "الرئيس" في الضغط على الشريك الرئيسي المفترض في الحكومة، والذي يوفر لها الغطاء لاستخدام مصطلح "التوافق". وقد كان لافتاً الإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة بحق قطاع غزة... ومجموعة البيانات النارية والاتهامات الصادرة عن الحكومة ضدّ حماس نفسها. كما يبدو أن هذه الحكومة كانت "مرتاحة"، وهي تنفذ تلك السياسات، بسبب تعطيل الرئاسة الفلسطينية للمجلس التشريعي (الذي تقوده حماس)، وهو الجهة المخولة باعتماد الحكومة ومحاسبتها وإقالتها. أي أنها كانت تعمل في بيئة تعطل للمؤسسة التشريعية الفلسطينية للسلطة، وهي العمود الموازي للجهاز التنفيذي.

غلب التوتر الشديد على منحى وطبيعة علاقة حكومة التوافق مع قطاع غزة الذي تديره حركة حماس، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير وحتى توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في القاهرة شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017. فقد اتهمت حكومة الحمد الله حركة حماس برفض تمكين الحكومة من القيام بمهامها وتحمل مسؤولياتها، في غزة، في كثير من المواقف والمناسبات، وأكدت أن حماس تدير القطاع عبر حكومة الأمر الواقع، في الوقت الذي أنفقت فيه الحكومة على قطاع غزة منذ الانقسام حتى سنة 2017 نحو 17 مليار دولار<sup>18</sup>، ودعت الحركة إلى تسليم كافة المسؤوليات والمعابر، وتمكين الحكومة من الاضطلاع بكامل واجباتها في القطاع.

وقد رأت حماس أن ما جاء من أرقام حول مجمل إنفاق الحكومة على قطاع غزة هو قلباً للحقائق وتضليلاً للرأي العام، في حين أن ما يدخل موازنة هذه الحكومة من عوائد الضرائب المفروضة على البضائع التي تدخل إلى قطاع غزة تقدر بنحو 100 مليون دولار شهرياً، وأن قيمة ما تفرضه هذه الحكومة من ضرائب على السولار الذي يدخل إلى محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة فاق أكثر من ضعف ثمنه الأصلي<sup>19</sup>.

وتزامناً مع الإجراءات العقابية التي فرضتها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة منتصف سنة 2017، شنت الحكومة هجوماً على حماس حيث اتهمت بتغيير ثوابتها المقدسة لخدمة أجندات آيلة للسقوط<sup>20</sup>. وادّعت الحكومة، على لسان الناطق باسمها طارق رشماوي، أن الحكومة تنفق ما يقارب 450 مليون شيكل (نحو 125 مليون دولار) شهرياً في قطاع غزة، بينما تقوم حركة حماس وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة بفرض الضرائب بشكل غير قانوني على المواطنين الفلسطينيين، وجباية هذه الضرائب وجباية كافة الإيرادات، ولا تقوم بتحويل هذه المبالغ إلى خزينة

الحكومة الفلسطينية، بل تقوم بسرقة وقرصنة هذه الأموال<sup>21</sup>. تبعاً لذلك، فرضت الحكومة عقوبات جماعية على أهالي القطاع، واشترطت رفعها بتمكينها من ممارسة نفوذها وصلاحتها على أرض القطاع بشكل كامل.

وقد كان ردّ حماس عبر المتحدث باسمها سامي أبو زهري، حيث أوضح أنه "لا يوجد ما يمنع الحمد لله من العمل في غزة"، وأكد أن تصريحات الحمد لله حول "تمكين حكومته من العمل في غزة"، هي ذريعة للتغطية على "دوره البشع ضدّ أهل القطاع"<sup>22</sup>. وبعد حلّ اللجنة الإدارية، في أيلول/سبتمبر 2017 أكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس، صلاح البردويل، أن "حكومة الوفاق الوطني تسلمت كافة مهماتها في غزة، وهي من تدير القطاع، وأن الحديث عن حكومة موازية لحماس لا أساس له من الصحة في شيء". وأضاف: "كل الملفات التي اتفقنا عليها في اتفاق القاهرة من الحكومة والموظفين والمصالحة المجتمعية وغيرها، يتم تنفيذها على الأرض، ويمكن للفصائل التي شاركت في اجتماعات القاهرة، وللمصريين أنفسهم أن يكونوا شهداء على ذلك". وأشار البردويل إلى أن "المصالحة الفلسطينية تتعثر مرة أخرى بفعل ضغوط أمريكية وإسرائيلية وعربية"<sup>23</sup>.

من جهة أخرى، استمرت أزمة الكهرباء التي عصفت بقطاع غزة في ظلّ اتهامات حماس لحكومة التوافق بالتسبب فيها، وإدخال مواطني القطاع وقطاعاته الحيوية في أتون المعاناة، فمع مطلع سنة 2016 أكدت سلطة الطاقة في قطاع غزة أن تلاعب هيئة البترول في رام الله، ورفضها تحويل الكميات المطلوبة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الرئيسية في قطاع غزة، هو السبب الرئيسي للأزمة، مشيرة إلى أنها أرسلت ثمن 900 ألف لتر وقود دون أن يصل المحطة شيء<sup>24</sup>. ومع مطلع آذار/مارس 2017، لاحت تباشير لحلّ أزمة الكهرباء من خلال جهود اضطلعت بها القوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة عبر صيغة حلّ توافقي، إلا أن حماس أعلنت فشل الاتفاق وأكدت أن حكومة التوافق عطّلت هذه المساعي التي أعلن رامي الحمد لله موافقته الشخصية عليها سابقاً، في الوقت الذي نفت فيه الحكومة هذه الاتهامات، وحملت حماس مسؤولية استمرار الأزمة<sup>25</sup>. وفي 2017/5/28، أعلنت سلطة الطاقة بغزة إرسالها رداً مكتوباً لسلطة الطاقة برام الله، استجابت فيه لكل الشروط التي طالبت بها حكومة الحمد لله لحلّ أزمة الكهرباء، لكن دون جدوى<sup>26</sup>.

ومع مطلع حزيران/يونيو 2017 بدأت حكومة التوافق سلسلة إجراءات عقابية ضدّ قطاع غزة، من بينها وقف تزويد القطاع بالكهرباء الواردة من الاحتلال، عبر وقف تحويل أموال عائدات الضرائب المخصصة للكهرباء إلى الاحتلال<sup>27</sup>. وبالرغم من توقيع اتفاق المصالحة بين حماس وفتح في تشرين الأول/أكتوبر 2017، إلا أن أزمة الكهرباء بقيت كما هي حتى نهاية السنة. وفي أوائل سنة 2018، أعادت السلطة تزويد القطاع بخمسين ميغاوات<sup>28</sup>.

## اللجنة الإدارية لقطاع غزة وإجراءات الحكومة العقابية:

اقترن عمل اللجنة الإدارية التي شكلتها حركة حماس في قطاع غزة لإدارة الأجهزة والمؤسسات الحكومية أواخر آذار/ مارس 2017 بحالة من الجدل والتراشق الإعلامي بين حماس من جهة، وحركة فتح والسلطة الفلسطينية والفصائل المتحالفة معها من جهة أخرى.

وبالرغم من أن حماس شكلت لجنة إدارية، غير معلنة رسمياً، برئاسة زياد الظاظا لإدارة الأجهزة الحكومية والإشراف عليها إثر الحرب الإسرائيلية على غزة صيف سنة 2014، وتعثر عمل حكومة التوافق في غزة إثر الخلافات الحادة بين حركتي فتح وحماس بخصوص آليات تنفيذ اتفاق المصالحة في القاهرة سنة 2011، إلا أن ذلك لم يكن معلناً، ولم يستصحب ردود فعل قاسية مقارنة بإعادة تشكيل اللجنة أواخر آذار/ مارس 2017 وتنصيب عبد السلام صيام، الأمين العام السابق لحكومة هنية، رئيساً لها.

وعلى ما يبدو، فقد وُجّهت انتقادات لأداء اللجنة الإدارية السابقة برئاسة الظاظا، وظهر أنها تواجه تحديات فوق طاقتها، وأنها غير قادرة على إيجاد حلول مُرضية لجملة الأزمات التي عصفت بقطاع غزة، في ظل استمرار الحصار، واستنكاف حكومة التوافق عن أداء واجباتها، وتردي الأوضاع المعيشية والأحوال الاقتصادية التي فاقمت معاناة أهالي القطاع إلى درجة غير مسبوقة؛ الأمر الذي شكّل السبب الأبرز وراء تشكيل اللجنة الجديدة.

ويعزو كثيرون هذه الخطوة إلى مخرجات الانتخابات الداخلية في حماس التي أدت إلى تصعيد قيادات جديدة، من أبرزها انتخاب يحيى السنوار قائداً للحركة في غزة، ورغبته الملحة في كسر عجلة الركود والعجز الحاصلة، بما يكفل التخفيف من آثار الحصار والمعاناة التي أثقلت كاهل أهالي القطاع.

وبالرغم من مدة عملها القصيرة التي لم تتجاوز ستة أشهر، فإن اللجنة الإدارية شكّلت العنوان الأبرز الذي خيم على الوضع الفلسطيني الداخلي والعلاقات الفصائلية الفلسطينية المتبادلة، والذي اتسم بالجدل الحاد، والتراشق الواسع، والاتهامات الصاخبة.

ولعل استقرار البدايات التي رافقت إعادة تشكيل اللجنة الإدارية برئاسة صيام، يكشف عن تباين في الرؤى والاجتهادات بين قيادة حركة حماس في قطاع غزة ونظيرتها في الخارج، وهو ما أكدته التصريحات الصادرة عن القيادي المقيم في الدوحة حسام بدران، الذي نفى في 2017/3/15، وجود أو تشكيل أي لجنة لإدارة شؤون قطاع غزة، مشيراً إلى أن الحديث عن وجود لجنة إدارية محض توقعات وتخمينات من وسائل الإعلام<sup>29</sup>. لكن إقرار المجلس التشريعي في غزة، الذي تديره كتلة حماس البرلمانية، في 2017/3/16، تعديلات قانونية على قانون تشكيل اللجنة الإدارية الذي

تمّ إقراره سابقاً، حسم الجدل حول حقيقة تشكيل اللجنة، ومنحها الشرعية لمزاولة عملها على أرض الواقع، بالرغم من رفض حركة فتح والسلطة الفلسطينية لذلك<sup>30</sup>. وقال النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر إن اللجنة الإدارية مؤقتة، بهدف تسيير الأعمال وخدمة المواطنين في ظلّ تخلي حكومة الحمد الله عن مهامها المنوطة بها. وأشار موسى أبو مزروق إلى أن اللجنة ستحلّ تلقائياً فور قيام الحكومة بالتزاماتها وواجباتها. وردت السلطة على القرار؛ حيث اتخذت في 2017/4/27، عدداً من الإجراءات<sup>31</sup>.

وبررت حماس تشكيل اللجنة بأن ما جرى لا يعدو عن كونه تشكيل لجنة إدارية حكومية وليس حكومة بديلة لحكومة التوافق، وأن تشكيلها جاء بدافع الحاجة إلى سدّ الفراغ الذي تركته الحكومة واستنكافها عن تقديم خدماتها لأهالي القطاع. وفي 2017/3/23، باشرت اللجنة الإدارية أعمالها<sup>32</sup>.

وما إن تمّ الإعلان عن تشكيل اللجنة، حتى شنت فتح هجوماً حاداً على حماس، وقالت على لسان الناطق باسمها أسامة القواسمي، إن ذلك يشكل خطوة نحو فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية<sup>33</sup>. إلا أن حماس ردّت على لسان القيادي فيها موسى أبو مزروق بالتأكيد على أن اللجنة الإدارية التي شكلتها الحركة ليست جديدة، وإنما تمّ تشكيلها في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة منتصف سنة 2014، مشيراً إلى أن وجود اللجنة مرتبط بتخلي حكومة التوافق عن مسؤولياتها والتزاماتها تجاه قطاع غزة<sup>34</sup>.

بعد الإعلان عن قرار تشكيل اللجنة الإدارية؛ اتخذت الحكومة إجراءات عقابية ضدّ قطاع غزة. غير أن هذه العقوبات القاسية المحطمة لما تبقى من اقتصاد في غزة، لم تكن بالضرورة مجرد ردّ فعل على تشكيل هذه اللجنة. إذ إن عضو مركزية فتح جبريل الرجوب هدد حماس، قبل شهر من تشكيل اللجنة، "باتخاذ قرارات حاسمة لمنع استمرار خطف غزة"<sup>35</sup>. وبالتالي يمكن قراءة الإجراءات أيضاً، في ضوء صعود ترامب لسدة الرئاسة الأمريكية، وتصاعد موجات العداء لـ "الإسلام السياسي" ولتيارات المقاومة.

أوقفت حكومة الحمد الله في 2017/4/4، صرف علاوات طبيعة العمل لموظفي القطاع العام في قطاع غزة. كما أحالت السلطة، بحسب رئيس نقابة الموظفين العموميين بالسلطة الفلسطينية في قطاع غزة عارف أبو جراد، قرابة الـ 11 ألف موظف عسكري إلى التقاعد المبكر، وهو ما وصفه أبو جراد بـ "الجريمة"، مؤكداً أن تذرّع الحكومة بالأزمة المالية حجة كاذبة<sup>36</sup>. كما استهجن قياديون فلسطينيون هذه الخطوة التي رأوا فيها خروجاً على كل القيم والقواعد الوطنية والأخلاقية والإنسانية<sup>37</sup>. وأكد خليل الحية أن حماس لا تقبل التهديد، وأن إجراءات السلطة ضدّ القطاع تستهدف غزة وتعزّز الانقسام<sup>38</sup>.

وفي 2017/4/27، طلبت السلطة من الجانب الإسرائيلي وقف خصم أثمان استهلاك الكهرباء في قطاع غزة من فاتورة المقاصة. كما أصدر الرئيس عباس، في 2017/5/6، قراراً بقانون يعفي سكان قطاع غزة من دفع الضرائب ورسوم الخدمات<sup>39</sup>. وأوقفت السلطة التحويلات الطبية للمرضى، كما أوقفت إصدار جوازات السفر. كما اتهمت حماس السلطة بالتسبب في أزمة الكهرباء وحرمان غزة من الوقود، وصناعة الأزمات وأشكال المعاناة، ودانت الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة بحق غزة، مؤكدة أن سلوك الرئيس عباس يمثل جرائم ضد الإنسانية<sup>40</sup>، الأمر الذي نفته فتح، متهمة حماس بالمسؤولية عن الوضع الإنساني الصعب في القطاع<sup>41</sup>. وفي 2017/6/4، أوقفت السلطة دفع رواتب 277 أسيراً محرراً، وفي 2017/7/4، أحالت 6,145 موظفاً مدنياً في قطاع غزة إلى التقاعد المبكر<sup>42</sup>، وهو ما استدعى تحذيراً من وزارة الصحة في غزة، التي أكد الناطق باسمها أشرف القدرة أن إجراءات التقاعد المبكر تصيب 40% من كوادر الوزارة من ذوي الكفاءات والخبرات الكبيرة، مشيراً إلى أن ذلك يعني انهياراً خطيراً في الخدمات الطبية<sup>43</sup>.

وفي 2017/7/9، قطعت السلطة رواتب 37 نائباً من نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية لشهر حزيران/ يونيو 2017، بشكل رسمي. ورأى أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي، أن قطع عباس لرواتب نواب كتلة حماس في الضفة، يشكل تقويضاً للقانون الأساسي الفلسطيني بهدف تعطيل المجلس التشريعي والتفرد بالقرار السياسي الفلسطيني، وعدّ الإجراء بمثابة إعلان حرب على المجلس التشريعي ونوابه. وفي 2017/8/14، قرر عباس إعادة رواتب الأسرى المحررين المقطوعة رواتبهم بالضفة فقط، كما قرر الحمد لله، في 2017/8/26، السماح لموظفي قطاع الصحة والتعليم الذين تم إحالتهم للتقاعد مؤخراً في قطاع غزة الاستمرار بالعمل في وزاراتهم، ”من أجل ضمان تقديم الخدمات للمواطنين في القطاع“<sup>44</sup>؛ إلا أن حماس على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم عدت الأمر غير كافٍ، وطالبت بإلغاء قرارات التقاعد جملة وتفصيلاً<sup>45</sup>.

ونتيجة لإجراءات السلطة، ذكر الناطق باسم وزارة الصحة في قطاع غزة أشرف القدرة، في 2017/9/10، أن 40% من الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية نفذت من مستشفيات القطاع. وقال القدرة إن ثلاثين مريضاً توفوا بسبب إجراءات السلطة في رام الله، كما أن ثلاثة آلاف مريض بحاجة إلى السفر العاجل إلى الداخل الفلسطيني المحتل سنة 1948، أو إلى مصر لاستكمال رحلتهم العلاجية<sup>46</sup>.

كما بدأت ”إسرائيل“ في حزيران/ يونيو 2017 بخفض إمدادات الكهرباء لقطاع غزة بأكثر من ربع الكمية، بعد أن قلصت السلطة الفلسطينية ما تدفعه ثمناً للكهرباء. ورفض محمد اشتية، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكنار، التسهيلات التي قدمتها مصر من خلال

توريد السولار المصري للقطاع، بناء على تفاهات حماس مع مصر من جهة، وتفاهات حماس مع محمد دحلان من جهة أخرى<sup>47</sup>.

وفي إطار المحاولات التي استهدفت تخفيف حدة التوتر بين الحركتين، التقى وفدان قياديان من الحركتين بغزة في 2017/4/18، في اجتماع تشاوري، بشكل غير معلن، بعيداً عن وسائل الإعلام، وتمّ خلاله التوافق على قيام الحكومة بأداء مهامها في قطاع غزة، وأن تتنحى اللجنة الإدارية جانباً حال استلام الحكومة مهامها بشكل كامل<sup>48</sup>. وعلى ما يبدو، فإن مخرجات هذا اللقاء لم تكن كافية لإقناع الرئيس محمود عباس بالتوجّه نحو المصالحة، إذ عاد التوتر من جديد ليغطي على العلاقة المتبادلة بين الحركتين، فهدد عضو مركزية فتح عزام الأحمّد حماس بإيقاف الإنفاق على قطاع غزة، قائلاً لقادة حماس: "إما أن تحل حماس هذه اللجنة وتسلم إدارة قطاع غزة لحكومة التوافق الوطني، أو تحمّلوا المسؤولية، وتحملوا مصاريف الحكم كاملة"<sup>49</sup>.

ومع الانعكاسات السلبية التي سببتها الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة بحق القطاع لإجبار حماس على تسليم إدارته لحكومة التوافق، أبدت فتح موقفاً متشدداً تجاه حماس، إذ صرح عزام الأحمّد أن حركته لن تلتقي حماس في أي لقاء يختص بالمصالحة قبل أن تحل حماس اللجنة الإدارية<sup>50</sup>. وفي 2017/6/28، ترأس الرئيس عباس جلسة طارئة للحكومة، ودعا حماس إلى حلّ اللجنة الإدارية وتمكين حكومة التوافق، من أجل التخفيف من معاناة أهالي القطاع<sup>51</sup>.

وفي 2017/7/5، اشترط رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية عدة شروط لحلّ اللجنة الإدارية، من بينها رفع العقوبات عن غزة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتنظيم انتخابات شاملة تسهم في إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وفقاً لتفاهات بيروت<sup>52</sup>. في إثر ذلك، زار وفد من حماس واللجنة الإدارية برئاسة القيادي روجي مشتهى مصر، في زيارة وصفها مساعد وزير الخارجية المصري السابق حسين هريدي بأنها ناجحة، مؤكداً أن الطرفين بحثا تأمين الحدود المصرية مع قطاع غزة وقضايا أخرى<sup>53</sup>.

ثم التقى وفد من حماس بالصفة الرئيس عباس مطلع آب/ أغسطس 2017، وقال عضو مركزية فتح جمال محيسن إن اللقاء أكد على وجوب حلّ اللجنة الإدارية بغزة، موضحاً أن عباس أكد لوفد حماس أنه سيتراجع عن إجراءاته ضد أهالي القطاع فور تمكين حكومة التوافق هناك<sup>54</sup>. إلا أن رئيس كتلة حماس بالتشريعي محمود الزهار ربط حلّ اللجنة بتراجع الحكومة عن إجراءاتها العقابية ضد القطاع<sup>55</sup>. وفي ظل استمرار الإجراءات العقابية التي تفرضها الحكومة، وما رشح من أنباء عن نيتها إحالة آلاف الموظفين التابعين للحكومة، العاملين في وزارتي الصحة والتعليم، إلى التقاعد المبكر، أكد رئيس اللجنة الإدارية عبد السلام صيام جاهزية اللجنة لمواجهة هذه القرارات، معتبراً ذلك جريمة وفساداً سياسياً<sup>56</sup>.

وزادت الأمور حدة بتحذيرات صادرة عن الرئيس عباس منتصف آب/ أغسطس 2017، أكد خلالها على تصاعد إجراءاته العقابية ضدّ غزة، حال إصرار حماس على رفض حلّ اللجنة الإدارية<sup>57</sup>. بل إن فتح، على لسان أسامة القواسمي، اشترطت على حماس حلّ اللجنة الإدارية لدعوتها إلى اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، التي كان من المتوقع عقدها منتصف أيلول/ سبتمبر 2017<sup>58</sup>.

وفي 2017/9/12، وضعت حماس اللجنة الإدارية "وديعة" لدى مصر تحت تصرفها في حال وافق الرئيس عباس على المصالحة، وذلك في ختام زيارة قام بها وفد من حماس برئاسة إسماعيل هنية لمصر، إلا أن أمين سر المجلس الثوري لفتح ماجد الفتياي أكد على ضرورة قيام حماس بحل اللجنة الإدارية فوراً، والسماح لحكومة التوافق بالعمل بحرية في غزة<sup>59</sup>. واستجابة للجهود المصرية الرامية إلى تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، أعلنت حماس في 2017/9/17 عن حلّ اللجنة الإدارية، ودعت الحكومة للقدوم إلى غزة وممارسة مهامها واجباتها فوراً، وأبدت موافقتها على إجراء الانتخابات<sup>60</sup>.

ورداً على ذلك، أعلن الرئيس عباس وحكومة التوافق عن ترحيبهما وارتياحهما لحلّ اللجنة الإدارية، وقال الناطق باسم الحكومة يوسف المحمود إن الحكومة على استعداد للتوجه إلى القطاع وتحمل مسؤولياتها كاملة، مؤكداً أن لدى الحكومة خطة شاملة لتسلم مهامها والتخفيف من معاناة أهالي القطاع<sup>61</sup>. وتنفيذاً لقرار حماس بحلها، أعلنت اللجنة الإدارية في اليوم التالي إنهاء عملها بشكل رسمي، وأكدت أنها لن تكون عقبة أمام تحقيق ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة<sup>62</sup>.

ووفقاً لمصادر صحفية، فإن اللجنة الإدارية عقدت اجتماعاً أخيراً مع وكلاء الوزارات بغزة وسلّمتهم المهام بشكل رسمي، وذلك لحين قدوم حكومة التوافق واستلام مهامها حسب تفاهات القاهرة.

## الانتخابات المحلية:

شهدت الانتخابات المحلية تطورات دراماتيكية، بدءاً من لحظة الإعلان عن موعدها، ومروراً بموافقة حركة حماس وباقي الفصائل الفلسطينية على المشاركة فيها، وصولاً إلى تعثرها وانسحاب حماس وبعض الفصائل منها، ومن ثم إجرائها في الضفة الغربية دون قطاع غزة.

ففي 2016/5/3، قررت الحكومة إجراء الانتخابات المحلية في 2016/10/8، وأوعزت إلى لجنة الانتخابات المركزية بالتحضير لإجرائها<sup>63</sup>، فيما أكد وزير الحكم المحلي حسين الأعرج أن الانتخابات المحلية ستجري وفق نظام القوائم وحسب التمثيل النسبي<sup>64</sup>. وفي 2016/6/23، أصدرت لجنة الانتخابات الجدول الزمني للانتخابات، وأعلن رئيسها حنا ناصر أن الحكومة تعهدت بالالتزام بنتائج الانتخابات التي ستجري في غزة<sup>65</sup>. وفي خطوة استهدفت طمأنة

حركة حماس والفصائل الفلسطينية، أكد حنا ناصر، لدى لقائه وفداً من حماس، حصوله على ضمانات كافية من الجميع لاحترام نتائج الانتخابات<sup>66</sup>، فيما فتحت لجنة الانتخابات في 2016/8/16 باب الترشح للانتخابات<sup>67</sup>.

أحدث قرار مشاركة حركة حماس في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة قلقاً في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) (Israel Security Agency – ISA (Shabak)، الذي توقع أن يفوز مرشحو حماس في أغلبية البلديات والمجالس القروية، وأن يشكل ذلك تهديداً بالسيطرة على السلطة الفلسطينية. وكتب في صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، أليكس فيشمان Alex Fishman، أن التقديرات في "إسرائيل" هي أن حماس ستفوز بالانتخابات البلدية في مدينة الخليل والبلدات المحيطة بها وتلك الواقعة في جنوب جبل الخليل، وفي جنين، ونابلس، وقلقيلية. كما رأى فيشمان أنه في طولكرم يوجد انعدام يقين، لكنه توقع مفاجآت سلبية<sup>68</sup>. كما حدثت تخوفات مشابهة في أوساط حركة فتح.

وفي نهاية آب/أغسطس 2016، نشرت لجنة الانتخابات الكشف الأولي لأسماء القوائم التي تقرر خوضها الانتخابات، والبالغة 787 قائمة بالضفة، و87 قائمة بغزة، وفتحت المجال أمام الجميع للاعتراض عليها حسب القانون<sup>69</sup>. واستمر التحضير لإجراء الانتخابات وفق الخطة الموضوعية في ظل تأكيد رسمي تجسّد في موقف الرئيس عباس، الذي أكد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، تكريساً للعملية الديمقراطية<sup>70</sup>.

ولما كانت التوقعات تشير إلى أن حركة حماس ستنتصر في الانتخابات البلدية في محاور وبلدات كبيرة، قامت السلطة باعتقال نحو سبعين ناشطاً سياسياً رفيعاً المستوى في الحركة، في محاولة لضرب فرص فوز الحركة<sup>71</sup>.

ونقل محلل الشؤون الفلسطينية في موقع والا Walla الإلكتروني، آفي يسخاروف Avi Issacharoff، أن منسق أعمال حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، الجنرال يوآف مردخاي Yoav Mordechai، "حذّر قيادة السلطة من أن الذهاب إلى انتخابات قد يكون رهاناً خطيراً". وقال المحلل العسكري في صحيفة هآرتس Haaretz، عاموس هرثيل Amos Harel، إن مسؤولين إسرائيليين حذروا نظراءهم في السلطة من أنهم "مبتهجون أكثر مما ينبغي" بإمكانية الفوز في الانتخابات، وأن حماس قد "تستغل الانتخابات وتعزز تأثيرها السياسي في الضفة، وتقوّض بشكل أكبر مكانة السلطة ورئيسها المسن"<sup>72</sup>.

قدمت جهات محسوبة على حماس عدداً من الطعون ضدّ قوائم مرشحين بعضهم من فتح، وجاء قرار لجنة الانتخابات المركزية بقبول أربعة طعون في قطاع غزة، نجم عنه رفض أربع قوائم في كل من "بيت حانون، وأم النصر، والزهران، والنصيرات"، ثلاث منها لحركة فتح<sup>73</sup>. وقد أثار

قرار لجنة الانتخابات هذا اعتراضاً من حركة فتح. وبرت اللجنة قرار الرفض أنه جاء بسبب عدم توفر الشروط القانونية في أحد المرشحين أو أكثر؛ استناداً إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 وتعديلاته. ورداً على قرار الشطب، تقدمت جهات محسوبة على حركة فتح إلى محكمة العدل العليا في رام الله، بطلب الطعن في قرارات لجنة الانتخابات المركزية، لاستعادة قوائم الحركة التي تم استبعادها، متهمه محاكم غزة بالافتقار إلى القانونية من حيث التشكيل والتنسيب<sup>74</sup>. وقررت محكمة العدل العليا (التي تتهمها أطراف فلسطينية بأنها محسوبة على فتح) في 2016/9/8، وقف الانتخابات المحلية، إلى حين البت في طعن تقدمت به خمس قوائم شطبها لجنة الانتخابات المركزية. وبناءً على القرار، أعلنت لجنة الانتخابات أنها أوقفت جميع إجراءاتها المتعلقة بالانتخابات المحلية بشكل فوري. وفي 2016/9/21، أعلنت لجنة الانتخابات أن الموعد المقرر لإجراء الانتخابات المحلية في 2016/10/8 أصبح "غير قابل للتطبيق"، بعد أن استجابت محكمة العدل العليا لطلب النيابة العامة، التي تمثل الحكومة الفلسطينية، بتأجيل نظر القضية لإعداد دفاعها، إلى 2016/10/3. أما حركة حماس التي كانت تشعر أنها في وضع قوي، فقد اتهمت الحكومة بتعطيل العملية الانتخابية، كما اتهم كل من حركتي فتح وحماس الطرف الآخر بإفشال الانتخابات، وإقصاء المرشحين. وقد أشار الخبير الإسرائيلي يوني بن مناحيم Yoni Ben Menachem إلى أن عباس تعرض لضغوط كبيرة من مصر والأردن لإرجاء الانتخابات المحلية، خشية فوز حماس<sup>75</sup>.

وفي 2016/10/3، قررت محكمة العدل العليا إجراء الانتخابات المحلية في الضفة دون القطاع، على أن يتم تحديد موعدها خلال شهر<sup>76</sup>. وأعلنت كل من حركتي حماس والجهاد، والجبهتين الشعبية والديموقراطية رفضها للقرار. فيما أبدت لجنة الانتخابات احترامها لهذا القرار، بالرغم من تأكدها أن ذلك سيزيد من حدة الانقسام، ويضر بالمصلحة العامة والمسيرة الديموقراطية، موصية في الوقت ذاته الرئيس عباس بتأجيل إجراء الانتخابات لمدة ستة أشهر، بحيث يتم من خلالها ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي<sup>77</sup>. وفي خطوة قد بدت مقدمة لإجراء الانتخابات المحلية؛ حلت حكومة الحمد لله في 2016/11/1، عدة مجالس بلدية في الضفة الغربية، وصادقت على تشكيل لجان لتقوم بمهام مجالس تلك الهيئات المحلية المنحلة، إلى حين إجراء الانتخابات<sup>78</sup>. وقد رفضت حماس قانون الانتخابات المحلية الجديد الذي أقرته السلطة مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ودعتها لوقف العبث بالقوانين والإساءة إلى الديموقراطية<sup>79</sup>.

وفي 2017/1/3، صادقت الحكومة على مشروع قانون لإنشاء محكمة قضايا الانتخابات التي تختص بالنظر في كافة الطعون والجرائم والمسائل القانونية التي تتعلق بانتخابات الهيئات المحلية، لتعود وتقرر في نهاية الشهر إجراء الانتخابات في كافة محافظات الوطن في 2017/5/13<sup>80</sup>. ورفضت حماس هذا القرار، موضحة على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم "إن قرار إجراء الانتخابات في 13 أيار/ مايو يخدم سياسة حركة فتح، ويأتي مفصلاً على مقاسها على حساب مصالح الشعب

الفلسطيني ووحدة مؤسساته". وشددت حماس على أن "الحكومة تعمل لصالح حركة فتح، ولا تخدم مصالح الكل الفلسطيني على حدٍ سواء"، مضيفة أن "القرار جاء على أنقاض عملية انتخابية دمرتها حركة فتح وأفشلتها عندما تراجعت عن كل ما تمّ التوافق عليه"<sup>81</sup>. غير أن لجنة الانتخابات أعلنت مطلع شباط/ فبراير 2017 عن الجدول الزمني للانتخابات، قبل أن تقرر الحكومة نهايات الشهر إجراء الانتخابات في الضفة دون القطاع، لتعذر إجراءاتها هناك إثر فشل لقاء جمع وفداً من حماس برئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر<sup>82</sup>.

وفي 2017/5/13، تمّ إجراء الانتخابات في الضفة دون غزة بمقاطعة كل من حماس والجهاد الإسلامي والجهة الشعبية، الذين رأوا في ذلك تعميقاً للانقسام، وتكريساً للفصل السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أعلن حنا ناصر أن نسبة المشاركين في الاقتراع بلغت 53.4% في 145 هيئة محلية، بالإضافة إلى فوز 181 هيئة محلية بالتزكية، وأن المستقلين فازوا بنسبة 65% من إجمالي المرشحين، فيما حازت القوائم الحزبية على 35% منها<sup>83</sup>، ما أظهر ضعفاً في أداء حركة فتح، على الرغم من مقاطعة القوى المنافسة.

وفي 2017/5/30، قررت الحكومة إجراء الانتخابات التكميلية في 66 هيئة محلية بالضفة لم تجر فيها الانتخابات، وذلك في 2017/7/29، كما قررت إجراء انتخابات المرحلة الثانية لمجلس الهيئات المحلية في قطاع غزة في 2017/10/14<sup>84</sup>. غير أن حماس رفضت هذا القرار، مؤكدة أنه لا يمكن إجراء الانتخابات في غزة في ظلّ تلاعب الحكومة بالقوانين وآليات الانتخابات<sup>85</sup>. وبالتالي، قررت الحكومة في 2017/7/11 تأجيل إجراء الانتخابات في غزة إلى حين توفر الظروف المناسبة<sup>86</sup>.

ومع توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، يبدو ملف الانتخابات المحلية، وملف الانتخابات بشكل عام، خاضعاً لمحددات التوافق الوطني الفلسطيني، وإن كانت المؤشرات تدل على صعوبة إجراء الانتخابات في المدى المنظور على الأقل، لاعتبارات سياسية وحزبية مختلفة.

على مدار سنتي 2016 و 2017 مرت مسيرة المصالحة الوطنية بانتكاسة كبرى على الرغم من الكثير من اللقاءات والجهود والمحاولات التي استهدفت رآب الصدع الوطني بين الفرقاء الفلسطينيين.

## ثالثاً: التطورات المتعلقة بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ومسار المصالحة الوطنية

ولم تتكلل هذه الجهود بالنجاح إلا نهايات سنة 2017، بحلّ حماس للجنة الإدارية في غزة، ثم توقيعها لاتفاق القاهرة الذي يؤسس عملياً لتمكين الحكومة في رام الله من إدارة قطاع غزة، وما زالت قيادة السلطة وفتح تعطل عمل المجلس التشريعي، ولم تقم بأي إجراءات لتحقيق شراكة

فعلية في الحكومة ووزاراتها ومؤسساتها خصوصاً في الضفة الغربية. وبشكل عام، فما زالت هناك مخاطر على تنفيذ ملف المصالحة.

في 2016/1/3، بادرت القوى والفصائل الوطنية والإسلامية بطرح مبادرة تستهدف الاتفاق حول معبر رفح وتسليمه لحكومة التوافق، بما يمهّد لإعادة فتحه من جديد أمام المسافرين في ظلّ إغلاقه الدائم، وعدم فتحه إلا على أوقات متباعدة، إلا أن هذه المبادرة راوحت مكانها بعد أن أثارت حماس العديد من الاستفسارات التي عدّتها جوهريّة بشأنها<sup>87</sup>. وعلى الرغم من إعلان حماس تشكيلها لجنة قيادية لمتابعة الأفكار والمقترحات التي قُدمت، إلا أن الرئيس عباس اتهم الحركة بأنها لم ترد على المبادرة التي وافق عليها. والتقت حماس بلجنة من الفصائل لمناقشة المبادرة، وأكدت ترحيبها بوصول الحكومة إلى غزة للقيام بكل مسؤولياتها في المعبر وغيره، وشددت على أنه لا مانع لديها من أن تتسلم لجنة وطنية من الفصائل مهمة الإشراف على المعبر. وفي المقابل أعلنت لجنة الفصائل رفضها مقترح حماس، وقالت الحكومة الفلسطينية إن اقتراح حماس ما هو إلا "محاولة للمماطلة والمراوغة"<sup>88</sup>. كما أكدت فتح على لسان أسامة القواسمي أن مقترحات حماس حول المعبر تهدف إلى التسوية وإلى تفريغ مبادرة الفصائل الفلسطينية من مضمونها<sup>89</sup>.

ومع تعثر الجهود الفصائلية لحل أزمة معبر رفح، وفشلها في الوصول إلى صيغة توافقية مقبولة لدى حركتي فتح وحماس، والإعلان عن لقاء مرتقب في العاصمة القطرية، الدوحة، بين الحركتين، أطلق المجلس التشريعي في 2016/2/2، مبادرة وطنية لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، تناولت ستة ملفات: منظمة التحرير، وتشكيل الحكومة، وانعقاد المجلس التشريعي، والانتخابات، والمصالحة المجتمعية، والبرنامج السياسي. ونصّت المبادرة التي عرضها النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، على الإسراع في التئام الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، لوضع استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات، والدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية من كافة الفصائل الفلسطينية، والعمل على انعقاد المجلس التشريعي فور تشكيل الحكومة لمنحها الثقة والرقابة عليها، إضافة إلى الاتفاق على موعد محدد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني<sup>90</sup>.

كما اقترح القيادي في فتح، الأسير مروان البرغوثي، في نيسان/أبريل 2016، اعتماد "وثيقة العهد والشراكة السياسية"، بهدف توحيد الصف الفلسطيني وبناء علاقة استراتيجية مع حركة حماس، وطرح مبادرة من عشر نقاط لرسم علاقة استراتيجية مع حماس، وإنهاء الانقسام الداخلي. ودعا البرغوثي لإطلاق حوار "استراتيجي صريح وصادق ومخلص بين اللجنة المركزية لحركة فتح والمكتب السياسي لحركة حماس مجتمعتين، وليس حوار مندوبين"<sup>91</sup>.

من جهة أخرى، طرح الأمين العام لحركة الجهاد رمضان عبد الله شلح، في 21/10/2016، مبادرة مكونة من عشر نقاط للخروج من المأزق الذي تعيشه القضية الفلسطينية، تبدأ بإعلان الرئيس عباس إلغاء اتفاق أوسلو، وإعادة بناء منظمة التحرير، وسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، وإعلان المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بأنها ما زالت "مرحلة تحرر وطني من الاحتلال، وإعادة الاعتبار للمقاومة وتعزيز وتطوير انتفاضة القدس". وطالب شلح بصياغة برنامج وطني لتعزيز صمود الشعب وثباته على الأرض، كما حملت مبادرته دعوة لـ"إطلاق حوار وطني شامل" بين كل مكونات الشعب، لدعم كل متطلبات التحول نحو المسار الجديد، وكذلك إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، وصياغة برنامج وطني جديد<sup>92</sup>.

وأشار شلح إلى أن المبادرة باتجاه هذه الخطوات، تبقى بالدرجة الأولى، بيد أبو مازن، ودعاه أن يفعل شيئاً لينقذ هذا الشعب وهذه القضية، قبل أن يغادر موقعه لأي سبب. وقد رفضت حركة فتح هذه المبادرة واصفة إياها بـ"غير الواقعية"، بينما رحبت حماس والجبهة الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب بها، معتبرين أنها حملت العديد من النقاط والأسس المهمة<sup>93</sup>، وكذلك أشاد بها محمد دحلان.

وفي محاولة لترطيب الأجواء الداخلية الفلسطينية، عقدت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني اجتماعات في السفارة الفلسطينية في بيروت يومي 10 و11/1/2017، برئاسة رئيس المجلس سليم الزعنون، بمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامّين للفصائل، وحماس، والجهاد، وقوات الصاعقة، والجبهة الشعبية - القيادة العامة. وقد توافقت اللجنة على ضرورة عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافة وفقاً لإعلان القاهرة 2005، واتفاق المصالحة 2011 من خلال الانتخاب، فإن تعذر فيتم اختيار الأعضاء بالتوافق. واتفق المجتمعون على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتوحيد المؤسسات، واستكمال إعمار غزة، والعمل من أجل إجراء انتخابات الرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني. ودعت اللجنة الرئيس عباس "إلى البدء فوراً بالمشاورات مع القوى السياسية كافة من أجل التوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية". كما اتفق المجتمعون على أن تُواصل اللجنة التحضيرية عملها، وأن تعقد اجتماعاتها بشكل دوري بمشاركة القوى الفلسطينية كافة لحين انعقاد المجلس الوطني. وطلبت اللجنة من الزعنون استكمال الإجراءات الضرورية لإنجاز نظام انتخابات المجلس الوطني<sup>94</sup>.

غير أن الخلاف على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة أعاق عقد اجتماع جديد للجنة التحضيرية. وأعلنت حماس رفضها عقد جلسة للمجلس الوطني لانتخاب لجنة تنفيذية ومجلس مركزي للمنظمة، والمصادقة على برنامجها السياسي قبل تجديد المجلس الوطني. كما رفضت حركة الجهاد والجبهة الشعبية عقد المجلس في رام الله. وفي 12/8/2017 قررت تنفيذية المنظمة مواصلة المشاورات لعقد المجلس الوطني بأسرع وقت ممكن، وفي حال استمرت

حماس والجهاد الإسلامي برفض المشاركة في جلسة المجلس، فإنه سيُصار إلى إيجاد صيغة تبحث سبل الذهاب لعقد الجلسة متجاوزة العقبات. وحتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2017 لم تُعقد دورة جديدة للمجلس الوطني، نظراً لطلب الفصائل مواصلة المشاورات المتعلقة بعقد جلسة المجلس والعمل على إقناع حماس بالمشاركة<sup>95</sup>.

وبدا أن أزمة جديدة تشارف على اقتحام المشهد الفلسطيني حين تمت الدعوة لـ”المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج“ خلال الفترة 25-26/2/2017 في مدينة إسطنبول التركية، والذي عُقد بمشاركة ستة آلاف فلسطيني، وشدد بيانه الختامي على ”الوحدة، على قاعدة الالتزام ببرنامج المقاومة والميثاق القومي العام 1964، والوطني الفلسطيني العام 1968“. وبالرغم من إعلان رئيس الأمانة العامة للمؤتمر منير شفيق أن المؤتمر ”لا يسعى إلى أن يكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما إلى إعادة تشكيلها وبنائها“، فقد دعت كل من منظمة التحرير وحركة فتح إلى مقاطعة المؤتمر، لأنه ”خروج عن وحدة الصف الفلسطيني“، وإلى مواجهة كل من يحاول المساس بمنظمة التحرير<sup>96</sup>.

### مبادرات عربية وإقليمية ودولية:

لعبت كل من مصر وقطر وتركيا دوراً مهماً في عملية تقريب وجهات النظر بين حركتي فتح وحماس، للوصول إلى تحقيق المصالحة الوطنية، ففي كانون الثاني/ يناير 2016، عقدت حركتا فتح وحماس لقاءات غير رسمية تباعاً في العاصمة القطرية الدوحة والعاصمة التركية أنقرة، حيث صاغ الطرفان ”ورقة غير رسمية تشكل برنامجاً سياسياً ونضالياً للمرحلة المقبلة، وتتيح تشكيل حكومة وحدة وطنية تحضّر لإجراء انتخابات عامة قريبة“<sup>97</sup>.

تطورت هذه اللقاءات لتصبح برعاية قطرية، وفي يومي 7-8/2/2016، التقى وفد من فتح، برئاسة عزام الأحمد، وفداً من حماس برئاسة موسى أبو مرزوق في الدوحة، في حوار استمر يومين، للبحث في آليات تطبيق المصالحة<sup>98</sup>. وتمخض اللقاء عن تصور عملي محدد، وترتيبات لتشكيل حكومة وحدة وطنية تبسط سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتُعدّ للانتخابات التشريعية والرئاسية، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني والتحضير لإجراء الانتخابات فيه، بعد موافقة حماس على المشاركة في منظمة التحرير. وقررت الحركتان تطبيق ما جاء في اتفاق القاهرة سنة 2011 فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية، على أن يتم تشكيل لجنة أمنية عليا بواسطة جامعة الدول العربية. لكن هذه المخرجات التي تمخّض عنها اللقاء لم تكن كافية لإعادة بناء الثقة بين الحركتين، إذ بقيت حبراً على ورق، دون أي اتجاه فعلي لتطبيقها على أرض الواقع، وهو ما عبّرت عنه تصريحات موسى أبو مرزوق، الذي شدد على أن قرار تطبيق المصالحة بيد الرئيس عباس، داعياً إلى عزل الضغوط الخارجية عن اتفاق المصالحة كشرط أساسي للنجاح<sup>99</sup>.

انعكس التحسن التدريجي على العلاقة بين مصر وحماس (الذي ظهرت بوادره منذ ربيع 2016) إيجاباً على ملف المصالحة الفلسطينية. وقد كان ملف سيناء الأمني الركيزة الأساسية التي أدت إلى تطور العلاقة بين الطرفين. وقد شهدت سنة 2016 بداية التحول في العلاقات، حيث قامت قيادات من الصف الأول في حماس، بزيارات متكررة إلى القاهرة. ففي 2016/3/12، ناقش وفد من حماس مع مسؤولين في المخابرات المصرية في القاهرة، ملفات متعددة، في مقدمتها ملف الأمن في صحراء سيناء، وعملية ضبط الحدود مع قطاع غزة، بالإضافة إلى ملف المصالحة الفلسطينية ومعبر رفح. ثم تكررت الزيارات لوفود حماس إلى القاهرة، وأكدت الحركة على استعدادها للاستجابة للمطالب المصرية فيما يتعلق بحفظ الحدود، وألا يكون القطاع مصدراً لأي مخاطر أمنية. وفي المقابل، أبدت مصر نيتها في تحريك ملف المصالحة الفلسطينية، حيث طالب رئيسها عبد الفتاح السيسي، في 2016/5/17، الفلسطينيين بتوحيد الصف وتجنب الخلافات. غير أن وزير خارجية مصر سامح شكري ربط رفع الحصار عن قطاع غزة بضرورة استعادة السلطة لدورها وسيطرتها على معابر القطاع<sup>100</sup>. وعلى الرغم من هذه البوادر المصرية، إلا أن الظروف لم تكن وصلت في تلك الفترة، إلى مرحلة النضوج لإنهاء ملف الانقسام.

في المقابل شهدت الدوحة عقد جولة حوارية ثالثة بين فتح وحماس في 2016/3/26. ووفقاً لعزام الأحمد فقد تمكنت الحركتان من حسم النقاش حول عدد من القضايا العالقة، متوقعاً قيام دولة قطر بتوجيه دعوة للرئيس عباس ليكون شاهداً على اللامسات الأخيرة في مسيرة المصالحة<sup>101</sup>. وفي الوقت نفسه، أكد إسماعيل هنية أن حركته قطعت شوطاً لا بأس به في لقاءات المصالحة الأخيرة مع فتح، إلا أنه شدد على أن الحوار بحاجة إلى مزيد من العودة إلى القيادات والمؤسسات المعنية<sup>102</sup>. ويبدو أنه كان ثمة عقبتين تتعلقان بالبرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية، وآليات دمج موظفي الحكومة المقالة السابقة في غزة<sup>103</sup>. وقد أشار القيادي في حماس صلاح البردويل إلى الحاجة إلى عقد لقاء جديد بين الحركتين في الدوحة لاستكمال المشاورات حول المصالحة<sup>104</sup>. وهكذا اتسمت هذه المرحلة بحركة حوارات ذات صفة إجرائية بحثية، دون أن تكون قادرة على الانتقال إلى ميدان العمل والتنفيذ على أرض الواقع، وبدت أشبه ما تكون بإدارة الحوار وتقليب موضوعاته، دون أي حسم أو إنجاز فعلي ملموس.

وقبل أن يغادر شهر أيار/ مايو 2016، اتهم عزام الأحمد حماس بعدم الجاهزية لإبرام المصالحة، وهو ما استتبع رد فعل حاد من حماس التي اتهمت، على لسان عدد من قياديينها، فتح بالمرأوة والتراجع عن تنفيذ المصالحة، بعد اعتراض الرئيس عباس على نتائج حوارات الدوحة بين الحركتين<sup>105</sup>. وفي محاولة لنزع فتيل التوتر بين الحركتين، أعلن القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أبو عماد الرفاعي أن حركته تعمل مع القيادة المصرية بهدف تحقيق المصالحة الفلسطينية وتخفيف آثار الحصار المفروض على قطاع غزة<sup>106</sup>.

مع عودة الترشق الإعلامي بين فتح وحماس، عادت محاولات التقريب بين الحركتين في محاولة لإلقاء حجر في مياه المصالحة الراكدة، ومنع العلاقة بين الطرفين من الوصول إلى مرحلة التآزم الكامل.

ففي 2016/6/6، أعلن موسى أبو مرزوق عن لقاء قريب بين الحركتين في الدوحة لإنهاء المشاكل العالقة بين الطرفين، مؤكداً أنه لم يعد هناك أي عقبات أمام تحقيق المصالحة<sup>107</sup>. وما هي إلا أيام قلائل حتى وصل وفد من فتح برئاسة عزام الأحمد إلى القاهرة، لبحث ملف المصالحة مع المسؤولين المصريين، قبل أن يتجه إلى الدوحة لتفعيل ملف المصالحة مع حماس. وأوضح عضو مركزية فتح عباس زكي، أن وفد فتح سيعرض تصوراً لاختزال الطريق أمام تنفيذ المصالحة، وخصوصاً بعد خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي أبدى رغبته في رعاية وتفعيل ملف المصالحة، فيما أكد محمد اشتية أن فتح ستبذل جهودها من أجل تحقيق المصالحة ورفع الأمل عن أهالي القطاع<sup>108</sup>. وشهدت الدوحة جولة ثالثة من الحوار بين فتح وحماس، عُقدت في 2016/6/15، وقال الرئيس عباس إن الانتخابات هي كلمة السر في نجاح مسيرة المصالحة<sup>109</sup>. وفي 2016/6/18، أعلنت الحركتان فشل الحوارات، وتبادلتا الاتهامات بإفشال جولة المصالحة التي جرت بين الطرفين<sup>110</sup>.

وفي الوقت الذي دعا فيه عضو مركزية فتح، الأسير في سجون الاحتلال مروان البرغوثي، إلى مضاعفة الجهود لاستعادة الوحدة الوطنية، كشفت أوساط مقربة من فتح عن ضغوطات مارستها مصر على فتح لمنع توقيع اتفاق المصالحة في قطر، ومحاولة نقل ملف المصالحة إلى القاهرة، لإحياء الدور المصري من جديد على الساحة الفلسطينية<sup>111</sup>.

وبالرغم من المبادرة التي تقدمت بها لجنة المتابعة العليا في فلسطين المحتلة سنة 1948 لإنهاء الانقسام، منتصف آب/أغسطس 2016، فقد بقيت قضية المصالحة تراوح مكانها، ولم تؤثر فيها بعض التصريحات التي استهدفت إدارة الحوار، من قبيل تصريحات الرئيس عباس الذي أكد فيها مطلع أيلول/سبتمبر 2016 جاهزيته لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومدّ يده لحماس لإنهاء الانقسام<sup>112</sup>.

وفي 2016/10/27، التقى الرئيس عباس وخالد مشعل وإسماعيل هنية في الدوحة، بحضور وزير الخارجية القطري الشيخ محمد عبد الرحمن آل ثاني، وبحثوا باستفاضة سبل تحقيق المصالحة، واتفقوا على أن المصالحة تشكل المدخل الرئيسي لحماية المشروع الوطني الفلسطيني. وقالت حماس إن قيادة الحركة عرضت خلال اللقاء مع عباس رؤية متكاملة لتحقيق المصالحة. وأكدت على التمسك بمبدأ الشراكة الوطنية في مختلف المواقع والمسؤوليات، من خلال حكومة وحدة وطنية، والمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير<sup>113</sup>.

لكن مصادر مقربة من الطرفين أكدت أن اللقاء لم يحقق أي اختراق جدّي باتجاه إنهاء الانقسام، وعزا مصدر مطلع على فحوى اللقاء، سبب الفشل، إلى رفض الرئيس عباس تقديم أي تنازلات، وإبداء مواقف متشددة بشأن قضايا المصالحة الخلافية<sup>114</sup>.

وهكذا دخل حوار المصالحة بين فتح وحماس مرحلة "إدارة الفشل"، وتحميل كل طرف مسؤولية الفشل للطرف الآخر. ففي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، أشار موسى أبو مرزوق إلى توقف الحوارات بين الطرفين، فيما أكد عزام الأحمدم وجود أي جديد بخصوص ملف المصالحة الذي ترعاه وزارة الخارجية القطرية<sup>115</sup>. وفي 2017/1/5، التقى عزام الأحمدم بخالد مشعل وإسماعيل هنية وعدد من قادة حماس في الدوحة، في محاولة لتفعيل ملف المصالحة، وبحث مشاركة حماس في اجتماع اللجنة التحضيرية لعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في 2017/1/10. لكن هذا اللقاء مضى كسابقه دون نتيجة، وعزا مصدر فلسطيني مطلع ذلك، إلى تمترس الطرفين عند موافقتهما السابقة، وإصرار الرئيس عباس على وضع شروط تعيق تطبيق المصالحة على أرض الواقع<sup>116</sup>.

وفي منتصف كانون الثاني/ يناير 2017، أجرى ممثلون عن فتح وحماس وفصائل أخرى مشاورات غير رسمية في العاصمة الروسية موسكو، بهدف بحث ملف المصالحة المتعثر، والتقوا وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov، وخلصوا إلى ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل تنظيم الانتخابات، إلا أن ذلك لم يجد صدى أو قبولاً لدى الرئيس عباس<sup>117</sup>.

وفي سنة 2017 تواصلت عملية انفراج العلاقات بين مصر وحماس؛ مما انعكس إيجاباً على تسريع المضي في ملف المصالحة الفلسطينية؛ حيث عقد نائب رئيس المكتب السياسي وقائد حماس في غزة إسماعيل هنية لقاءً مع مدير المخابرات العامة المصرية اللواء خالد فوزي، في 2017/1/23، بحث خلاله مستقبل العلاقات مع مصر خلال المرحلة المقبلة، إضافة إلى ملف المصالحة<sup>118</sup>.

ووسط التصريحات الصادرة عن قيادات في فتح والسلطة حول ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني، في أقرب وقت، بهدف إعادة ترتيب وتفعيل منظمة التحرير، أعلن عضو مركزية فتح جمال محيسن أن فتح ستذهب إلى عقد المجلس الوطني، إذا رفضت حماس المشاركة، ولم تلتزم باتفاق بيروت (2017/1/11-10)<sup>119</sup>.

ووسط التوتر القائم بين الطرفين، أثارت تصريحات صلاح البردويل في 2017/3/10، التي قال فيها إن حماس تعمل على إيجاد صيغة جديدة لإدارة العمل الحكومي بغزة في ظلّ تقصير حكومة التوافق، ردّ فعل حادّ لدى فتح التي أكدت أن حماس تمهد للانفصال بين الضفة والقطاع<sup>120</sup>. وجاء تشكيل حماس للجنة الإدارية أواخر آذار/ مارس 2017 ليصب الزيت على نار الخلافات بين

الطرفين، إذ توعد الرئيس عباس بردود غير مسبوقه على هذا الإجراء، الأمر الذي عدته حماس على لسان الناطق باسمها حازم قاسم معرقلاً للمصالحة، داعياً حكومة التوافق لتحمل مسؤولياتها تجاه أهالي القطاع<sup>121</sup>.

ورداً على تصريحات رامي الحمد الله التي دعا فيها حماس لتسليم قطاع غزة لما أسماه القيادة الشرعية، أبدت حماس على لسان فوزي برهوم استعدادها لتسليم الوزارات والمؤسسات الحكومية في غزة شريطة التزام الحكومة بكامل واجباتها تجاه أهالي القطاع، وهو ما لاقى رداً سلبياً من عزام الأحمد الذي أكد على عدم جاهزية حماس لتطبيق المصالحة<sup>122</sup>. وفي أواخر نيسان/ أبريل 2017، اتهم صلاح البردويل الرئيس عباس بنسف المبادرة القطرية للمصالحة، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني يمتلك أوراق قوة على الساحة الدولية يجهلها عباس<sup>123</sup>.

تميزت هذه المرحلة ببدء فتح والسلطة في تنفيذ تهديدهما تجاه قطاع غزة في محاولة لإجبار حماس على تسليم القطاع لحكومة التوافق، ففي 2017/4/26 أكد عضو مركزية فتح حسين الشيخ، أن فتح اتخذت قراراً استراتيجياً باتباع كل السبل لإنهاء الانقسام<sup>124</sup>، وذلك في إشارة للعقوبات المنوي فرضها على القطاع. وفي الوقت الذي رأت حماس في ذلك عقوبات جماعية، برر الرئيس عباس العقوبات برغبته في الضغط على حماس لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام<sup>125</sup>.

وفي محاولة للخروج من واقع الحصار والعقوبات، أجرى وفد من حماس برئاسة قائد الحركة في غزة يحيى السنوار في حزيران/ يونيو، على مدى أسبوع، مباحثات في القاهرة مع رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية. كما اجتمع بشكل منفصل مع وفد من "التيار الإصلاحي" في حركة فتح الذي يقوده محمد دحلان أربعة اجتماعات (اثنتان منها بحضور دحلان نفسه)، حيث تمخضت هذه اللقاءات عن تفاهات لتخفيف الحصار المفروض على غزة، ومحاولة الحد من الأزمات التي يعاني منها أهالي القطاع، ومن بينها إدخال الوقود لتخفيف أزمة الكهرباء. ومن جانبها، أعربت فتح عن قلقها من التفاهات التي جرت بين حماس ودحلان، وأكدت أن ذلك يعد تعريضاً لانفصال غزة عن بقية الضفة الغربية.

وبالرغم من اللغط الكثير الذي رافق تفاهات حماس - دحلان، وخصوصاً إلباسه لبوساً سياسياً، إلا أن حماس أكدت أن هذه التفاهات ذات بُعد إنساني واجتماعي بحت، بعيداً عن أي أبعاد سياسية. وقال محمود الزهار إن التفاهات مع دحلان تركزت على ثلاث قضايا، وهي تفعيل المجلس التشريعي، وإنجاز ملف المصالحة المجتمعية، وتفعيل لجنة التكافل الوطني الإسلامي ومشاريع الفقراء. وقال دحلان، خلال مشاركته في جلسة المجلس التشريعي في غزة عبر الفيديو كونفرانس Video Conference: "بذلنا جهوداً مشتركة مع الإخوة في حماس، قد تمكنا من إعادة الأمل لأهل غزة الأبطال"<sup>126</sup>.

وقد أثارت هذه الاتصالات قلقاً كبيراً لدى عباس وقيادة فتح، التي خشيت أن يستخدم دحلان غزة مدخلاً لمحاولة استعادة نفوذه في فتح وفي الداخل الفلسطيني. كما أثارت موجة من الاعتراضات داخل حماس نفسها، التي تنظر قطاعات واسعة منها بشكل سلبي جداً إلى دحلان ودوره في الانقسام الفلسطيني، وبسبب عدائه لتيارات "الإسلام السياسي" في الوطن العربي وسعيه إلى قمعها وإفشالها. ومع بداية تموز/ يوليو 2017، كشفت مصادر فلسطينية موثوقة عن مفاوضات غير مباشرة عبر ثلاث جهات وسيطة بين الرئيس عباس وحركة حماس، كي تتراجع الحركة عن تفاهماتها مع دحلان وتنفيذ الشروط الثلاثة المعروفة، المتمثلة في حل اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة التوافق الوطني، والموافقة على إجراء الانتخابات، إلا أن حماس رفضت هذه الشروط<sup>127</sup>. ورداً على ذلك، أكد إسماعيل هنية أن حماس تريد المصالحة وتسعى نحو حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات الشاملة، مشدداً على أن غزة لن تنفصل أبداً عن الضفة<sup>128</sup>. وفي الوقت الذي دارت فيه عجلة المصالحة المجتمعية وفقاً للتفاهات بين حماس ودحلان، عبر تشكيل لجنة المصالحة المجتمعية بموافقة 8 فصائل من أصل 13 فصيلاً، نفت حركة فتح مشاركتها في اجتماعات لجنة المصالحة. وبشكل عام، فإن سعي عباس لتطوير الأمر من خلال تواصله مع القيادة المصرية، وضبط حماس لتواصلها مع تيار دحلان مع عدم اللقاء الشخصي به، وعدم إحداث تيار دحلان فرقاً حقيقياً فيما يتعلق بتخفيف معاناة غزة وفك الحصار عنها؛ أدى إلى تراجع حرارة التواصل مع دحلان، وعودة التواصل بين قيادة حماس وعباس من جديد؛ خصوصاً مع رغبة المصريين بإحداث اختراق حقيقي في ملف المصالحة.

وفي خطوة مهمة، التقى وفدٌ محسوبٌ على حماس بالضفة، برئاسة ناصر الدين الشاعر، الرئيس عباس، مطلع آب/ أغسطس 2017، إثر إجرائه فحوصات طبية، وصرّح الشاعر أن الزيارة جاءت في إطار الاطمئنان على صحة الرئيس، وأنه تمّ مناقشة ملف المصالحة، وأن اللقاء يمكن البناء عليه<sup>129</sup>.

وفي 2017/8/5، كشفت مصادر فلسطينية موثوقة أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي طرح مبادرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وأن كلاً من الرئيس عباس وحركة حماس وافق عليها، قبل أن يطرح عباس مبادرة بديلة رفضتها حماس<sup>130</sup>. وقد أكدت حماس تلقيها مبادرة من مصر بشأن المصالحة، فيما نفى عزام الأحمدي قيام الرئيس السيسي بتقديم أي مبادرة لإنهاء الانقسام<sup>131</sup>.

وعلى الرغم من الجمود الحاصل في ملف المصالحة، إلا أن يحيى السنوار أكد، أواخر آب/ أغسطس 2017، أن المشروع الوطني الفلسطيني في خطر محقق جراء استمرار الانقسام، طارحاً رؤيتين للخروج من المأزق الوطني؛ بحيث تتمثل الرؤية الأولى في إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني عبر الانتخاب أو أي طريقة أخرى، ومن ثم تطوير منظمة التحرير كي تصبح إطاراً

جامعاً للكل الفلسطيني، بينما تقوم الرؤية الثانية على تشكيل حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، وتمثل الفصائل الرئيسية، وتحمل مسؤولياتها في الضفة والقطاع<sup>132</sup>.

وفي 2017/9/12، كشفت مصادر فلسطينية مطلّعة عن خطة مصرية لإنجاح المصالحة، جاءت عقب زيارة وفد من حماس للقاهرة، حيث أوضحت حماس أنها قدمت للقيادة المصرية رؤيتها الخاصة بإنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة، في وقتٍ أكد فيه موسى أبو مرزوق رفع "الفيثو" الأمريكي - الإسرائيلي عن تحقيق المصالحة<sup>133</sup>.

وفي مؤشر إلى حصول تقدم في ملف المصالحة، وصل إلى القاهرة في 2017/9/15، وفد من أعضاء اللجنة المركزية لفتح يرأسه عزام الأحمد، لبحث ملف المصالحة. تزامن ذلك مع وجود وفد من حماس في القاهرة، بقيادة إسماعيل هنية، من أجل بحث آخر تطورات المصالحة. وقد بدأت بوادر الانفراج في هذا الملف مع قيام حماس، في 2017/9/17، بحل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، داعيةً حكومة الوفاق للقدوم إلى قطاع غزة؛ لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً، مؤكدة على استعداد الحركة للاتفاق حول آليات تنفيذ اتفاق القاهرة 2011 وملحقاتها<sup>134</sup>. ومع ترحيب حكومة السلطة وفتح بحل اللجنة الإدارية، إلا أن عباس سرعان ما أعلن عن شروط جديدة لتحقيق المصالحة، وهي عدم قبول أي دور مستقبلي لدحلان، وألا يتم تكرار تجربة حزب الله اللبناني في غزة، وعدم السماح بالمساعدات المالية لغزة إلا عبر حكومة التوافق<sup>135</sup>.

كما أكد رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار أن إنجاز المصالحة قرار استراتيجي لا رجعة عنه لدى الحركة، مبيناً أن حماس موحدة خلف هذا القرار، وتعهد بتقديم "تنازلات كبيرة جداً" لإنجاح المصالحة، وهدد بـ"كسر عنق كل من لا يريد المصالحة، سواء كان من حماس أو غيرها"، وأضاف أن "حماس تذهب إلى المصالحة وهي قوية جداً، والحركة بنت قوتها ليس من أجل حكم غزة، بل من أجل حلم شعبنا بالتحجير"<sup>136</sup>.

وفي 2017/10/1، وصل وفد أمني مصري إلى قطاع غزة، في إطار تكليل جهود القاهرة وإتمام تفاهات المصالحة. ومع التفاهات المبدئية للمصالحة الفلسطينية في القاهرة أيلول/ سبتمبر 2017، قررت الحكومة في 2017/10/1 تشكيل ثلاث لجان حكومية لتسلم المعابر والأمن والدوائر الرسمية، ومعالجة آثار الانقسام، وبسط ولايتها القانونية والإدارية على غزة<sup>137</sup>. وفي 2017/10/2، وصل رئيس الحكومة رامي الحمد الله مع أعضاء حكومته إلى قطاع غزة لاستلام مهماتها، وعقد اجتماعاً لها، واجتماعاً آخر مع وفد أمني مصري قطع خلاله عهداً بمعالجة آثار الوضع الكارثي في القطاع، وحلّ كافة الأزمات والمشكلات فيه، وإنهاء كافة مظاهر وتداعيات الانقسام<sup>138</sup>. وفي 2017/10/12، وقّع وفدا حركتي فتح وحماس رسمياً في القاهرة على اتفاق للمضي في إجراءات المصالحة، بحضور رئيس المخابرات المصرية خالد فوزي. ونصّ الاتفاق على الانتهاء من إجراءات

تمكين الحكومة بحد أقصى في 2017/12/1، وإيجاد حلّ لقضية الموظفين عبر سرعة إنجاز أعمال اللجنة القانونية والإدارية التي ستتولى فحص، وترتيب، وهيكلية، ودمج الموظفين المدنيين التابعين لحكومة هنية السابقة قبل 2018/2/1، والانتهاء من إجراءات استلام الحكومة لكافة معابر القطاع بحد أقصى يوم 2017/11/1، وعقد اجتماع أمني مشترك بين قيادات أمن السلطة ونظرائهم في القطاع، لبحث آليات إعادة بناء الأجهزة الأمنية، على أن تعقد جلسة حوار فلسطيني شامل في 2017/11/21، في القاهرة، لبحث القضايا الفلسطينية الكبرى.

وقال نائب رئيس المكتب السياسي لحماس ورئيس وفدنا إلى القاهرة، صالح العاروري، إن الحركتين ملتزمتين باتفاقيات المصالحة التي وقعت في القاهرة سنة 2011، مؤكداً أنه جرى التركيز على تمكين الحكومة بكامل صلاحياتها في الضفة وغزة، ومشدداً على أن حماس ستعمل بكل قوتها لإنجاح المصالحة<sup>139</sup>. من جهته أكد عزام الأحمد رئيس وفد فتح أنه تم الاتفاق على مفهوم تمكين الحكومة، وفق صلاحياتها القانونية والدستورية والإشراف الكامل على إدارة المعابر كافة، وأعلن أنه سيتم نشر حرس الرئاسة على امتداد الحدود المصرية<sup>140</sup>.

ولاقى توقيع اتفاق المصالحة ترحيباً فلسطينياً واسعاً، شعبياً وفصائلياً، فيما اشترطت "إسرائيل" نزع سلاح حماس واعترافها بـ"إسرائيل" وتسليم الجنود الإسرائيليين الأسرى في غزة كشروط لقبول المصالحة<sup>141</sup>.

وفي 2017/10/16، أعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية في الحكومة حسين الشيخ أن الرئيس عباس وقّع على قرار بفتح باب التجنيد، بهدف إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية في غزة، مؤكداً أن وفداً من قادة الأجهزة الأمنية بالضفة سيتوجه إلى غزة لترتيب الملف الأمني، للوصول إلى سلطة وقانون وسلاح واحد، وبناء نظام ديموقراطي<sup>142</sup>. وفي الوقت نفسه، أعلن عباس أمام وفد إسرائيلي، نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2017، أنه لن يعين وزراء في حكومة الوحدة الوطنية، المرتقب تشكيلها حسب اتفاق المصالحة مع حماس، لا يعترفون بـ"إسرائيل"<sup>143</sup>، وهو ما عدته حماس نقضاً لاتفاق المصالحة<sup>144</sup>.

لكن انطلاق قطار المصالحة لم يجلُ دون استمرار العقوبات المفروضة على غزة، إذ كشف ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عمر شحادة، عن رفض الرئيس عباس طلباً للفصائل برفع العقوبات عن غزة، وربطها بتمكين الحكومة بشكل كامل في القطاع<sup>145</sup>. وكان من اللافت للنظر تجاهل حركة فتح بحث رفع العقوبات عن قطاع غزة، خلال اجتماع لجننتها المركزية في 2017/10/15، على الرغم من ترحيبها باتفاق المصالحة. كما انعكس الأمر ذاته في تصريح عضو اللجنة المركزية لفتح، حسين الشيخ، الذي شدد على أن الاختبار الجدي لنجاح إنهاء الانقسام، هو التمكين الجدي، والشامل، والكامل للحكومة، كما في الضفة<sup>146</sup>.

وجاءت ردود فعل الفصائل منددة بهذا الموقف، إذ أكدت حماس أن استمرار الإجراءات العقابية يعكر أجواء المصالحة، وعدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ذلك تخريباً للمصالحة، ورأت حركة الجهاد الإسلامي الهدف من ذلك تطويع مشروع المقاومة في غزة، فيما أكدت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين أن العقوبات لا مبرر لها، وأنه لا يوجد موقف جاد من الحكومة لرفعها<sup>147</sup>. لكن الرئيس عباس تجاهل هذه الانتقادات، وأكد في 2017/10/24 أنه لن يستعجل تحقيق المصالحة التي تسير خطوات إلى الأمام، مشدداً على رفضه القاطع لنماذج ”المليشيات“ في غزة، وضرورة تكريس السلطة الواحدة، والقانون الواحد، والسلاح الواحد<sup>148</sup>.

وفي 2017/11/1، تسلمت هيئة المعابر والحدود في الحكومة معابر قطاع غزة الثلاثة، وأعلنت أن معبر رفح سيكون جاهزاً للعمل بشكل تام منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، كما تم الاتفاق بين الحركتين على أن يكون 2017/12/1 الموعد النهائي لتمكين الحكومة واستلام عملها داخل القطاع. لكن حكومة التوافق التي تسلمت عملياً إدارة معبر رفح والإشراف عليه، لم تلتزم بنصوص اتفاق المصالحة القاضي بفتح المعبر منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، وعزت ذلك إلى عدم بسط سيطرتها الأمنية على المعبر ومجمل القطاع. وهو عذر مخلق جديد، لم يكن ثمة توافق مسبق عليه.

وقد ظهرت العديد من التصريحات من قيادات في فتح والحكومة حول عدم تمكين الحكومة من السيطرة على واقع الوزارات في القطاع، ففي هذا السياق اتهم عضو اللجنة المركزية لفتح، حسين الشيخ، حركة حماس بالتلكؤ في تنفيذ وتسريع اتفاق المصالحة ورأى أن ”نسبة التمكين للحكومة لا تتجاوز 5% حتى اللحظة، لا مالياً ولا إدارياً ولا أمنياً“، وأن ما يريدونه هو ”أن تبسط الحكومة سيطرتها على قطاع غزة على غرار ما هو معمول به في الضفة الغربية“<sup>149</sup>. وأكدت التصريحات أن الحكومة لن تكون في وارد تحمل مسؤولياتها إلا عبر حل الملف الأمني وبسط السيطرة على الأجهزة الأمنية القائمة في القطاع. بل إن بعض التصريحات غرّدت بعيداً بالتعريض بسلاح المقاومة، وضرورة إخضاعه للسلطة الشرعية في رام الله، باعتبار أن لا مكان إلا لسلطة واحدة، وقانون واحد، وسلاح واحد في مناطق السلطة. ففي حديثه لقناة سي بي سي المصرية، علّق عباس على سلاح فصائل المقاومة، بقوله ”لو شخص من فتح في الضفة حامل سلاح غير السلاح الشرعي، أنا أعتقله، وهذا ما سأعمل عليه في غزة. يجب أن يكون هناك سلاح شرعي واحد“، وأكد أن كل سلاح يجب أن يكون بيد السلطة الوطنية الفلسطينية، مضيفاً ”لن أستنتسخ تجربة حزب الله في لبنان“<sup>150</sup>. وقريب منه ما صرح به حسين الشيخ إذ قال ”إن السلاح ليس شأنًا تنظيمياً أو فصائلياً، نحن لن نسمح بذلك، ولن يكون إلا سلاح واحد وقانون واحد، وإما أن نذهب في هذا الاتجاه أو أن لا نضحك على بعضنا البعض“<sup>151</sup>، وليس ببعيد عنهما كان تأكيد عزام الأحمد؛ ”قلنا بشكل واضح السلاح هو سلاح السلطة، يعني السلطة الشرعية، والحكومة هي المسؤولة

عن الأمن في غزة والضفة سواسية<sup>152</sup>. غير أن حماس أكدت أن سلاح المقاومة غير مطروح للنقاش أو الحوار مع فتح، وأن حماس لن تنزع سلاحها<sup>153</sup>.

وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر 2017، شهدت القاهرة لقاء بين وفدين من فتح وحماس بهدف إنقاذ مسيرة المصالحة، تمخّض عن اتفاق على تطبيق كافة ملفات المصالحة، والمضي في مسارها والعمل على استكمال تمكين الحكومة.

ومما يبدو، فإن عجلة المصالحة بدأت بالدوران ولكنها تعاني من البطء والتعثر، فيما ترتسم علامات استفهام واضحة حول ملف منظمة التحرير وملف الانتخابات اللذان يشكلان القفزة الأهم، لتطوير مسار المصالحة الفلسطينية في بعده الشمولي المطلوب.

**رابعاً: الفصائل الفلسطينية** تعكس استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة

التي يشملها هذا التقرير (2016-2017) استمرار حالة الاستقطاب بين فتح وحماس في الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تحصل فتح وحماس على أكثر من ثلثي الأصوات تقريباً؛ بينما تحصل الفصائل الأخرى مجتمعة على أقل من 10%. وهناك نحو 25% لم يقرروا لمن سيصوتون. وبحسب استطلاعات المركز نفسه، فإن فتح تحصل على 34-41% من الأصوات، بينما تحصل حماس على 29-32%. وكانت شعبية حماس في قطاع غزة تفوق شعبية فتح فيما تتفوق فتح على حماس في الضفة الغربية. كما أظهرت تلك الاستطلاعات تراجعاً في شعبية الرئيس عباس، فقد طالب 70% من المستطلع آراؤهم في كانون الأول/ديسمبر 2017، عباس بالاستقالة، مقابل 62% في تموز/يوليو 2017، و65% في حزيران/يونيو 2016. في المقابل، فإن حماس تتفوق على فتح في انتخابات رئاسة السلطة، إذ إنه لو جرت انتخابات رئاسية جديدة (أواخر 2017) وترشح فيها اثنان فقط هما عباس وإسماعيل هنية، سيحصل هنية على 53% من الأصوات وسيحصل عباس على 41% (مقارنة مع 45% لهنية و45% لعباس في تموز/يوليو 2017، مقارنة مع 48% لهنية و43% لعباس في حزيران/يونيو 2016).

وقد طرأت العديد من التغييرات على الأوضاع التنظيمية الداخلية لحركتي حماس وفتح على مدار سنتي 2016 و2017، فيما لم تشهد الأوضاع الداخلية لباقي الفصائل تطورات ذات بال.

### حركة فتح:

شهد الوضع الداخلي لحركة فتح حالة من الشد على مدار سنتي 2016 و2017، نتيجة للاستقطاب الحاد بين أنصار الرئيس عباس والأطر التنظيمية للحركة من جهة، وبين أنصار

القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان الذين شكلوا تياراً باسم "التيار الإصلاحي في حركة فتح" من جهة أخرى.

ففي 2016/8/6 وقّع عباس قراراً يقضي بفصل أربعة من قيادات فتح، بسبب علاقتهم بدحلان، هم النائبان نجات أبو بكر ونعيمة الشيخ علي، وعضوا المجلس الثوري عدلي صادق وتوفيق أبو خوصة. وقرر عباس في 2016/12/12، رفع الحصانة البرلمانية عن خمسة نواب في التشريعي، هم: محمد دحلان، وشامي الشامي، ونجات أبو بكر، وناصر جمعة، وجمال الطيراوي، تمهيداً للتحقيق معهم. وفي 2016/12/14، قررت محكمة جرائم الفساد في رام الله حبس دحلان، على خلفية اتهامه باختلاس مبلغ يزيد عن 16 مليون دولار إبان توليه منصب منسق الشؤون الأمنية للرئاسة الفلسطينية في عهد الرئيس السابق ياسر عرفات. كما قامت الأجهزة الأمنية في الضفة في مطلع آذار/ مارس 2017 باعتقال عدد من أبناء فتح الذين شاركوا في مؤتمر شبابي فلسطيني نظمه دحلان في القاهرة<sup>154</sup>.

عقدت حركة فتح مؤتمرها السابع في 2016/11/29، ووجهت دعوة للفصائل للمشاركة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وقد قررت كل من حركتي حماس والجهاد تلبية الدعوة لحضور الجلسة، عبر ممثلين من الحركتين في الضفة الغربية. وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أعيد انتخاب عباس قائداً عاماً للحركة. ووجّه مشعل رسالة لعباس خلال المؤتمر، أكد فيها على جاهزية حماس لكل مقتضيات الشراكة مع فتح، وكل الفصائل والقوى والشخصيات، لما فيه المصلحة الفلسطينية<sup>155</sup>. وأعلن عباس البرنامج السياسي للحركة للسنوات القادمة، في خطاب له أمام المؤتمرين في 2016/11/30. وفي ختامه أجريت انتخابات اللجنة المركزية والمجلس الثوري، حيث جرى التصويت في 2016/12/3، بمشاركة 64 مرشحاً للجنة المركزية للتنافس على 18 مقعداً، بينما تنافس 427 عضواً على 80 مقعداً في المجلس الثوري. وأعلنت النتائج في اليوم التالي، حيث حصد القيادي المعتقل في سجون الاحتلال مروان البرغوثي أعلى الأصوات، ونال 930 صوتاً من أصل 1,300، بفارق 100 صوت عن جبريل الرجوب الذي حلّ في المرتبة الثانية<sup>156</sup>. والمنتخبون الجدد للجنة المركزية هم: أحمد حلس، ومحمد المدني، وصبري صيدم، وروحي فتوح، ودلال سلامة، وسمير الرفاعي<sup>157</sup>. وأكد المؤتمر، في بيانه الختامي، ضرورة التصدي للانقسام البغيض وإنهائه، لإنجاز المصالحة الوطنية. كما أكد وجوب عقد المجلس الوطني الفلسطيني خلال فترة ثلاثة أشهر<sup>158</sup>.

وفي المقابل، عارض دحلان وأنصاره، عقد المؤتمر السابع للحركة، لأنه سيؤدي حسب رأيهم، إلى تقزيم الحركة وتقليصها حتى تلائم "طموحات عباس الصغيرة"، وفق تعبير دحلان. كما

عقد قياديون من فتح، كان قد تعرض غالبيتهم لقرارات فصل وتجميد سابقة، مؤتمراً صحفياً في رام الله في 2016/11/23، هاجموا فيه المؤتمر السابع، ووصفوه بـ”الحفلة“، وتبرأوا من منظميه، وأكدوا رفض مدخلاته كافة. وكشف النائب أشرف جمعة عن وجود ترتيبات لعقد مؤتمر آخر للحركة، سيفرز لجنة مركزية ومجلساً ثورياً، غير ذلك المؤتمر الذي سيعقد في رام الله. كما شددت النائب نعيمة الشيخ علي على أن ”لا اعتراف“ بشرعية المؤتمر السابع، أو الالتزام بأي من إفرزاته ونتائجه<sup>159</sup>.

وقد نشبت أزمة تنظيمية بين أقاليم فتح بغزة من جهة، وقيادة فتح والسلطة من جهة أخرى، إثر الإجراءات العقابية التي فرضها الرئيس عباس على القطاع، بما في ذلك خفض رواتب موظفيها داخل القطاع، وإحالة عدد كبير منهم إلى التقاعد المبكر؛ والتي طالت الكثير من عناصر فتح، حيث أعلنت أقاليم الحركة في القطاع، في 2017/8/13، عن تجميد أنشطتها احتجاجاً على إجراءات عباس، وهددت بمزيد من الخطوات التصعيدية، ما لم تتراجع السلطة عن قراراتها فيما يخص التقاعد المبكر للموظفين<sup>160</sup>. وشهد منتصف تموز/ يوليو 2017 تشكيل هيئة قيادية عليا جديدة للحركة في قطاع غزة، يضاف إليها مجلس استشاري، بهدف إعادة بناء التنظيم من جديد وإعادةه للواجهة<sup>161</sup>.

### حركة حماس:

لم يطرأ أي تغيير على البنية الهيكلية لحركة حماس على مدار سنة 2016، إلا أن الانتخابات الداخلية للحركة التي تجري دورتها كل أربعة أعوام قد بدأت في الأشهر الأولى من سنة 2017، وذلك من أجل اختيار الهيئات القيادية والإدارية على مختلف المستويات التنظيمية. فقد أعلنت حماس في 2017/2/13 انتخاب السنوار رئيساً للحركة في قطاع غزة، وخليل الحية نائباً له، وكل من روجي مشتهي، ومحمود الزهار، وفتحي حماد، وياسر حرب، وأحمد الكرد، أعضاء في المكتب السياسي للحركة في القطاع<sup>162</sup>. وأكد القيادي صلاح البردويل أن اختيار السنوار جاء بعملية ديموقراطية انتخابية معقدة وهادئة، حسب القانون والنظام واللوائح التنظيمية المعمول بها، مشدداً على أن انتخابه لن يغير من سياسة حماس<sup>163</sup>.

وفي نيسان/ أبريل 2017 أعيد انتخاب ماهر صلاح لقيادة مكتب حركة حماس في الخارج. كما أعيد انتخاب صالح العاروري رئيساً لمكتب الضفة. وأعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بنفسه في 2017/5/6، فوز إسماعيل هنية برئاسة المكتب السياسي للحركة في دورتها الانتخابية الجديدة. ولقي انتخاب هنية ترحيباً من حركة فتح، والجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين، وحركة الجهاد الإسلامي، وقوى وفصائل أخرى، وشخصيات وطنية وشرائح مجتمعية مختلفة داخل الشعب الفلسطيني، كما أعلنت حماس انتخاب أعضاء المكتب السياسي، ومن أبرزهم: موسى أبو مرزوق، ويحيى السنوار، وصالح العاروري، وخليل الحية،

ومحمد نزال، وماهر عبيد، وعزّت الرّشق، وفتحي حمّاد<sup>164</sup>. وفي 2017/10/5، أُعلن عن انتخاب العاروري نائباً لرئيس المكتب السياسي للحركة.

وعلى صعيد البرنامج السياسي، أعلن خالد مشعل من الدوحة، في 2017/5/1، قبيل نهاية ولايته بأيام، عن وثيقة حركة حماس السياسية ”وثيقة المبادئ والسياسات العامة“؛ حيث أكد أنها تعكس الإجماع والتراضي العام في الحركة، وتعكس هويتها الإسلامية، وطبيعتها الوطنية الفلسطينية. وقال مشعل إن الوثيقة تقوم على منهجية متوازنة بين الانفتاح والتطور والتجدد، دون الإخلال بالثوابت والحقوق للشعب الفلسطيني؛ وعلى رأسها إسلامية أرض فلسطين وعروبته، وعدم التنازل عن أي جزء منها، وعدم الاعتراف بـ”إسرائيل“، والحق الفلسطيني في المقاومة المسلحة والعودة والتحرير والسيادة الكاملة على الأرض. كما أكد أن حماس تؤمن وتتمسك بإدارة علاقاتها الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديمقراطي، والشراكة الوطنية وقبول الآخر، واعتماد الحوار<sup>165</sup>.

### الجهاد الإسلامي:

وعلى صعيد سلوك ومواقف الفصائل الفلسطينية (إلى جانب فتح وحماس) من الأوضاع الداخلية، نلاحظ أن حركة الجهاد الإسلامي حافظت على خطها الإسلامي المقاوم وعلى السعي لمراكمة القوة في قطاع غزة، ومحاولة تفعيل خلاياها في الضفة الغربية، كما تابعت خطها العام في السعي لإنهاء الانقسام الفلسطيني.

وقد قدمت الحركة مبادرة من عشر نقاط لإعادة بناء المشروع الوطني على أسس سليمة (سبقت الإشارة إليها). وقبلت دعوة حركة فتح لحضور مؤتمرها السابع، كما شاركت في اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في بيروت في كانون الثاني/يناير 2017 ”من أجل أن يكون هناك مجلس وطني جديد، يتمثل فيه الكل الوطني، بما فيهم حركتنا حماس والجهاد“. وهنأت الجهاد حركة حماس بانتخاب إسماعيل هنية رئيساً لمكتبها السياسي، ونوّهت لاحقاً بخطاب هنية بمناسبة تولّيه الرئاسة، وقالت إنه خطابٌ وطني وُحدوي؛ ويعبّر عن أصالة حركة حماس كحركة تحرر وطني<sup>166</sup>.

وأعلنت حركة الجهاد عدم مشاركتها في الانتخابات المحلية البلدية، غير أنها تركت لأعضائها ومؤيديها حرية التصويت للقوائم التي يرغبون بدعمها. وقد دانت حركة الجهاد قرار محكمة العدل العليا في رام الله بإجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية دون قطاع غزة، ورأت أن قرارها يعمّق الأزمات الداخلية، ويشغل الفلسطينيين عن قضاياهم<sup>167</sup>.

وتابعت الجهاد نقدها القاسي لاتفاقيات أوسلو ومسار التسوية وأداء السلطة الفلسطينية. وقد شدد الأمين العام لحركة الجهاد رمضان عبد الله شلح، خلال كلمة في

المؤتمر السادس لدعم الانتفاضة في طهران، على أن الانتفاضة محاصرة ومطاردة ليس من الاحتلال فقط وإنما من "البيت الفلسطيني"، وسأل الرئيس عباس: "كيف سنواجه الاستيطان، دولة الرئيس، بسلطة تحرس الاحتلال؟!". وقد تسبّب ذلك بهجوم من حركة فتح ضدّ شلح حيث قالت إن تصريحاته تعبّر عن "سقوط سياسي وأخلاقي غير مبرر". وهو ما دعا حركة الجهاد للرد بأنه لا يجوز لفتح أن تصف تصريحات شلح بهذا الأسلوب، وهو "استهداف واضح للقيادات الفلسطينية"<sup>168</sup>.

ورداً على الملاحظات الأمنية ومظاهر انتهاك الحريات في الضفة، أكدت حركة الجهاد الإسلامي مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2017، أن الاعتداءات والملاحقات الأمنية للسلطة في الضفة لا تعكس أي آثار للمصالحة، داعيةً السلطة لإطلاق الحريات العامة، وعدم الاعتداء على سجناء الرأي والفكر والسياسة، وكفالة حقوق الناس في الضفة<sup>169</sup>.

وقد قاطعت الجهاد اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في 14-15/1/2018، ورأت أنها جاءت متجاهلة ومتجاوزة لكل ما تمّ التوافق عليه فلسطينياً في لقاءات القاهرة وبيروت وغزة<sup>170</sup>.

من جهة أخرى شاركت الجهاد في لجنة المصالحة في قطاع غزة؛ ورفضت العقوبات التي اتخذها عباس وحكومته ضدّ القطاع، وقالت إن هدفها هو تطويع مشروع المقاومة في غزة واستهداف رأسها<sup>171</sup>. وقالت في معرض تعليقها على الخطوات التي قامت بها حماس نحو المصالحة، إن "حماس قدمت كل ما لديها للمصالحة، والكرة الآن بملعب فتح والسلطة"<sup>172</sup>.

### الجبهة الشعبية:

تابعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سلوكها الرفض لاتفاق أوسلو واستحقاقاته، مع إبقائها على معارضتها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. كما دعمت أداء حماس المقاوم، غير أنها انتقدت أداء حماس السياسي والإداري في قطاع غزة. وقد رفضت الجبهة الشعبية اقتراح حركة حماس في كانون الثاني/يناير 2017 بشأن تشكيل لجنة فصائية تشرف على المعبر، معتبرة أن دور الفصائل هو تقديم أفكار ومبادرات تخدم المواطن لا أن تكون بديلاً عن أيّ جهة تنفيذية. ولفتت النظر إلى أن أهم بنود مبادرة الفصائل هو أن تشرف حكومة التوافق الوطني على المعبر<sup>173</sup>.

وشنت الجبهة هجوماً على عباس في 3/4/2016، ودعتة للاستقالة، لأن أبا مازن حسبما قال عضو المكتب السياسي للجبهة رباح مهنا، قد تجاوز كل الخطوط الحمراء، ولأنه عطّل قرار المجلس المركزي للمنظمة المطالب بإيقاف التنسيق الأمني مع الاحتلال. وقال مهنا إن عباس إذا لم يقم بذلك، فإنه يطالب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية بحسابته على هذه الأخطاء، وعزله من منصبه كرئيس للجنة التنفيذية للمنظمة<sup>174</sup>.

كما حملت الجبهة الشعبية السلطة تبعة اغتيال عمر الناييف، أحد قادتها، ببلغاريا، واتهمت طاقم السفارة الفلسطينية هناك بالتواطؤ في عملية الاغتيال، حيث أثرت تساؤلات عن دور السفارة فيها، أو تراخيها في حمايته<sup>175</sup>. وقد أحرق أنصار الجبهة الشعبية صوراً ومجسماً لرئيس السلطة محمود عباس، ووزير الخارجية رياض المالكي، والسفير الفلسطيني في بلغاريا، محمود المذبح، خلال تظاهرة نظموها بـ "ميدان السرايا"، وسط مدينة غزة؛ في الذكرى الأربعين لاغتيال الناييف<sup>176</sup>. وفي المقابل قام عباس بوقف صرف مستحقات الشعبية من الصندوق القومي لمنظمة التحرير، وذلك للمرة الثانية خلال أقل من عامين، ودون الرجوع للجنة التنفيذية للمنظمة<sup>177</sup>.

وحذرت الجبهة الشعبية من وصول "الأوضاع الكارثية" في قطاع غزة إلى مستوى خطير جداً، بسبب الخلافات القائمة حالياً بين حركتي فتح وحماس، اللتين حذرتهما أيضاً من استمرار استخدام أهل القطاع كـ "رهائن ودرع بشرية" لتحقيق أهداف حزبية وفتوية، ودعت مصر للضغط من أجل عقد اجتماع للإطار القيادي الفلسطيني في القاهرة<sup>178</sup>. غير أن الشعبية رحبت بإعلان حماس حلّ اللجنة الإدارية بغزة؛ كما رحبت بتوقيع حركتي فتح وحماس اتفاق المصالحة في العاصمة المصرية القاهرة، في 2017/10/12<sup>179</sup>. ودعت الشعبية إلى وقف كافة الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية ضدّ قطاع غزة. وأكد ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عمر شحادة، رفض الرئيس محمود عباس، طلباً للفصائل برفع العقوبات المفروضة على قطاع غزة، وذلك خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة في رام الله. وانتقدت الشعبية إصرار عباس وقيادة فتح على استمرار العقوبات<sup>180</sup>. ونفى رباح مهنا تصريحات عزام الأحمد حول إجماع الفصائل بالقاهرة على وجود إشكاليات بتسلم الحكومة لمهامها في غزة، وقال: "كلامه غير صحيح وغير دقيق وهذه مباطلة، وحماس قدمت مرونة عالية"<sup>181</sup>.

وكانت الجبهة قد أعلنت اعتزامها خوض الانتخابات المحلية بقائمة "تحالف ديموقراطي" من خمس قوى يسارية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بالتحالف مع الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، والاتحاد الديموقراطي الفلسطيني/فدا<sup>182</sup>. غير أن الشعبية قاطعت هذه الانتخابات لاحقاً<sup>183</sup>. وانتقدت قرار محكمة العدل العليا بقصر الانتخابات على الضفة؛ ودعت الحكومة الفلسطينية إلى معالجة قرار محكمة العدل العليا عبر إجراء الاتصالات اللازمة مع القوى السياسية لتهيئة المناخات اللازمة لإعادة إجراء الانتخابات بعيداً عن التسييس. ووصفت قرار المحكمة بأنه "تعميق للانقسام"<sup>184</sup>.

وقد رفضت الجبهة الشعبية، في 2017/8/14، عقد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله بعيداً عن التوافق الوطني. وقالت إن "المجلس يجب أن يكون توحيدياً على قاعدة التوافق، بما يتلاءم

وينسجم مع مخرجات وتفاهات القاهرة عام 2011، ومخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية في بيروت<sup>185</sup>. وبالرغم من مشاركة الشعبية في اجتماعات المجلس المركزي في كانون الثاني/يناير 2018، إلا أنها تابعت انتقادها لأداء قيادة المنظمة والسلطة، وعبرت وتحفظت على قرارات المجلس ووصفتها بـ"الرمادية" وبأنها أضعفت فرصة "إنهاء المسار المدمر"، أي مسار أوصلو<sup>186</sup>.

### الجبهة الديموقراطية:

كان السلوك السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين قريباً من خطّ الجبهة الشعبية، من حيث رفض اتفاق أوصلو واستحقاقاته، والبقاء على معارضتها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وإن بشكل أقل تشدداً من الشعبية. ودعمت خطّ المقاومة، مع انتقاد أداء حماس السياسي والإداري في قطاع غزة. وكررت الديموقراطية بوضوح نقدها لثنائية فتح وحماس، وأن هذه الثنائية لم تنتج إلا مزيداً من تعميق الانقسام وإيجاد محاور إقليمية متنافسة متعددة. كما دعت إلى حوار فلسطيني وطني شامل لكل الفصائل والقوى والتيارات في القاهرة، برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي<sup>187</sup>.

وانتقدت الجبهة الديموقراطية، في مطلع تموز/يوليو 2017، أداء السلطة ورئيسها، وحذرت مما أسمته مخططات رئيس السلطة محمود عباس، للسيطرة على منظمة التحرير ووضعها تحت غطاء مؤسسات السلطة الوطنية<sup>188</sup>. وعبرت عن غضبها في نيسان/أبريل 2016 من قيام عباس بوقف صرف مستحققاتها من الصندوق القومي لمنظمة التحرير<sup>189</sup>.

وطالبت الديموقراطية برفع العقوبات التي أقرها عباس، عن قطاع غزة؛ وقالت إنه لا مبرر لها، ولا تُشعر المواطن بثمار المصالحة بالرغم من الحوارات الجارية، وتشير إلى عدم وجود موقف جاد من حكومة التوافق حول رفعها<sup>190</sup>.

استمرت السلطة الفلسطينية

وأجهزتها الأمنية في التنسيق

والتعاون الأمني مع

الاحتلال على مدار سنتي

2016 و2017، حيث عقدت

الكثير من اللقاءات الأمنية

بين الطرفين، في وقت طورت فيه أجهزة أمن السلطة من فاعليتها الميدانية في مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية، دون أن تأبه للانعكاسات السلبية التي خلفتها ممارساتها على الوضع الفلسطيني الداخلي.

## خامساً: ملف الحريات والتنسيق

### الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي

### وانعكاساته على الوضع

### الفلسطيني الداخلي

## المواقف والاجتماعات الأمنية:

مع بداية سنة 2016، أشادت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمستوى التحسن في التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وأكدت أنها تلاحظ تغيراً ملموساً في تعامل السلطة مع أحداث انتفاضة القدس التي اندلعت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015 والعمليات الفلسطينية المصاحبة لها، التي تتسم في معظمها بالبعد الفردي<sup>191</sup>.

وقد أوضح الجنرال الإسرائيلي جادي شامني Gadi Shamni، الذي شغل منصب قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال سابقاً، أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة تقوم بتزويد المخابرات والجيش الإسرائيلي بمعلومات استخباراتية مهمة لمواجهة انتفاضة القدس، مؤكداً أن نقل المعلومات الاستخباراتية يعدّ أهم أنماط التعاون الأمني بين "إسرائيل" والسلطة<sup>192</sup>. بل إن تصريحات رئيس أركان جيش الاحتلال غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، التي أدلى بها أمام معهد أبحاث الأمن القومي (INSS) The Institute for National Security Studies في تل أبيب في 2016/1/18، والتي تؤكد أنه لا يوجد سبب للتساؤل حول مستقبل التنسيق الأمني بين "إسرائيل" والسلطة، لكونه مصلحة أمنية مشتركة، تحسم وجهة الطرفين باتجاه تكريس التنسيق الأمني وتنفيذ التزاماته وتعزيز آلياته مستقبلاً، بغض النظر عن طبيعة المواقف السياسية والأحداث الميدانية<sup>193</sup>.

في المقابل، عززت تصريحات الرئيس عباس في 2016/1/23، التي أكد فيها أن التنسيق الأمني مع "إسرائيل" ما زال قائماً، وأن أجهزة أمن السلطة تمنع أي مواطن فلسطيني من تنفيذ أي عمل ضدّ الاحتلال، التأكيدات الإسرائيلية حول أهمية واستمرارية التنسيق الأمني مع السلطة لمواجهة انتفاضة القدس ومنع العمليات الفلسطينية<sup>194</sup>. وجاءت التصريحات الصادرة عن قيادة جيش الاحتلال، أواخر كانون الثاني/ يناير 2016، من إمكانية تصاعد انتفاضة القدس وتدهور الأوضاع في الضفة، وما يمليه ذلك من ضرورة المحافظة على التعاون الأمني مع السلطة، لترسي القاعدة الأساسية والمحدد الأهم في إطار العلاقة المتبادلة بين السلطة والاحتلال<sup>195</sup>. في إثر ذلك عقد وفد أمني رفيع تابع للسلطة لقاءً أمنياً مع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu وصف بـ"الإيجابي"، وتمّ خلاله الاتفاق المشترك على تهدئة الأوضاع في القدس والضفة الغربية<sup>196</sup>.

وفي الوقت الذي صدرت فيه بعض الأصوات الفلسطينية داخل السلطة ونادت بوقف التنسيق الأمني، بسبب الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة للمناطق التي تخضع لنفوذ السلطة في الضفة، حذّر وزير الهجرة والاستيعاب وشؤون القدس في حكومة الاحتلال زئيف ألكين Zeev Elkin، في 2016/2/11، من أن السلطة تدقّ آخر مسمار في نعشها، حالما توقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل"<sup>197</sup>.

لكن وزراء إسرائيليّين آخرين قللوا من أهمية هذه الأصوات باعتبارها أصواتاً جوفاء لا قيمة حقيقية لها، مؤكدين، قبيل اجتماع لحكومة الاحتلال في 2016/3/6، أن السلطة لن توقف التنسيق الأمني، لكونه يحمي السلطة ورئيسها محمود عباس أكثر مما يحمي "إسرائيل"<sup>198</sup>. لكن عضو اللجنة المركزية في فتح محمد اشتية أكد في 2016/3/18، أن اجتماعاً تمّ عقده بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بهدف وقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، مشدداً على أن السلطة تنتظر إجابة الاحتلال على احتجاج السلطة حول اجتياح المناطق الخاضعة لنفوذها في الضفة، وإلا فإنها ستكون في حلٍّ من الاتفاقات الموقعة مع الاحتلال<sup>199</sup>.

تالياً لذلك، عقد اجتماعٌ أمني بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية نهاية آذار/ مارس 2016، حيث أكد أمين سر منظمة التحرير صائب عريقات عقد اللقاء الذي استهدف بحث الأوضاع الميدانية، نافياً أن يكون الاحتلال قد قدّم رداً نهائياً حول مستقبل الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، والذي تربط قيادات في السلطة استمرار التنسيق الأمني من عدمه بالإجابة عليه<sup>200</sup>.

لكن جميع المؤشرات دلت على عدم جدية السلطة في تلويحها بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وأن تعاطيها مع الأمر كان في إطار المناورة السياسية ليس أكثر، وهو ما أكده موقف الرئيس عباس، في معرض إدانته للعمليات الفدائية الفلسطينية، حين شدد على أهمية التنسيق الأمني واستمراريته مع "إسرائيل".

وفي 2016/5/3، أكد صائب عريقات انتهاء اللقاءات الثنائية مع الاحتلال دون أي اتفاق حول استمرار اجتياح جيش الاحتلال لمناطق السلطة، فيما أكدت مصادر فلسطينية مطلعة أن الإعلان عن وقف اللقاءات الثنائية سيتبعه وقف اللقاءات الأمنية، ومن ثم وقف التعاون الأمني مع الاحتلال<sup>201</sup>.

لكن رئيس حكومة التوافق رامي الحمد الله، أكد أن التنسيق الأمني مع "إسرائيل" ما زال مستمراً كما كان، مشيراً إلى أن قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير بوقف التنسيق الأمني لم يتم وضع الآليات الخاصة بتطبيقه بعد<sup>202</sup>. وفوق ذلك، أوضح الخبير الإسرائيلي ومحرر الشؤون الفلسطينية في موقع والا عبري آفي يسخاروف أن التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" يشهد تطوراً وازدهاراً، مؤكداً أن تهديدات السلطة وتصريحات بعض قادتها حول وقف التنسيق الأمني غير واقعية، وتأتي لأغراض إعلامية بحتة<sup>203</sup>. وأكد على ذلك الرئيس الجديد لجهاز الشاباك الإسرائيلي نداف أرغمان Nadav Argaman، خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست Knesset الإسرائيلي في 2016/7/12. وتحدث عن وجود تنسيق وثيق بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية لمواجهة حركة حماس، محذراً في الوقت نفسه من أوضاع الضفة

التي تنذر بالانفجار<sup>204</sup>. وفي مناسبة أخرى، أكد أرغمان أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي، أن التنسيق الأمني مع السلطة يمر بحالة ممتازة<sup>205</sup>.

وفي دلالة مهمة على ارتباط وجود السلطة بالتعاون الأمني مع الاحتلال، أكد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في 2016/7/19 أن السلطة ستتهار إذا انسحب الجيش والشبابك الإسرائيلي من الضفة. فيما أشار وزير حرب الاحتلال موشيه يعلون Moshe Ya'alon إلى أن السلطة لن تقوى على البقاء دون حماية "إسرائيل"<sup>206</sup>.

وفي مؤشر على استمرار العلاقات السياسية والأمنية بين السلطة والاحتلال، التقى قاضي القضاة لدى السلطة ومستشار الرئيس عباس للشؤون الدينية محمود الهباش برفقة عدد من الشخصيات الدينية والرسمية في السلطة، بحاخامات يهود في مقر الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin، وذلك بهدف السعي إلى نبذ كل أشكال العنف القائم على أساس ديني، حسب البيان الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy الذي نظم اللقاء.

وبالرغم من الجفاء السياسي الظاهر وتوقف الاتصالات السياسية بين السلطة والاحتلال إلا أن الرئيس عباس وجّه، خلال لقاء مع مجموعة من الشخصيات الإسرائيلية نهاية كانون الأول/ديسمبر 2016، رسالة سلام إلى المجتمع الإسرائيلي، أكد فيها أنه سيواصل التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، لكونه يحقق مصلحة مشتركة للطرفين<sup>207</sup>. وعلى مدار سنة 2017 لم يطرأ أي تغيير على موقف السلطة إزاء استمرار التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال والمحافظة عليه، بالرغم من بعض الأصوات الصادرة عن بعض الشخصيات المسؤولة في السلطة التي تحاول الإيهام بتحديد أو خفض مستوى التنسيق الأمني مع الاحتلال دون أي سند أو رصيد من الواقع.

وفي هذا الإطار برزت تصريحات رئيس جهاز المخابرات العامة في السلطة ماجد فرج، لدى مشاركته لوفد السلطة الذي زار واشنطن للتحضير للقاء الرئيس عباس بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب أواخر نيسان/أبريل 2017، أكد فيها أن منع السلطة ومحاربتها لعمليات المقاومة والأنشطة الفدائية الفلسطينية، يعبر عن التزام أخلاقي تجاه الأمن الإسرائيلي، كما أكد انتفاء أي نية لخفض وتيرة التعاون الأمني مع الاحتلال في أي وقت من الأوقات<sup>208</sup>.

وفي ظلّ الإجراءات التي اتخذها الاحتلال بحق المسجد الأقصى منتصف تموز/ يوليو 2017، من إغلاقه أمام المصلين ومنع إقامة الأذان والصلاة فيه وغير ذلك، أعلن الرئيس عباس، في 2017/7/21، تجميد كافة الاتصالات مع "إسرائيل" على كافة المستويات، بما فيها التنسيق الأمني حتى تتراجع عن إجراءاتها في المسجد الأقصى<sup>209</sup>. وجدّد عباس في 2017/7/23 التأكيد على وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، مشيراً إلى أن الوضع صعب جداً في المسجد الأقصى، وأن السلطة

لا تغامر بمصير شعبنا ولا تأخذ قرارات عدمية، وإنما قرارات محسوبة نأمل أن تؤدي إلى نتيجة<sup>210</sup>. من جهته، أكد مستشار رئيس السلطة للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية نبيل شعث مطلع آب/ أغسطس 2017، أن التنسيق الأمني مع الاحتلال لن يعود إلى سابق عهده إلا بشروط، أهمها وقف الإجراءات بحق المسجد الأقصى، وكذلك وقف الاقتحامات اليومية لمناطق السلطة<sup>211</sup>. وقد رحبت الفصائل الفلسطينية في 2017/7/22 بقرار عباس وقف التنسيق الأمني، ودعت لتعزيز صمود الفلسطينيين لمواجهة مخططات الاحتلال<sup>212</sup>، إلا أنها لم تلبث أن هاجمته حين اكتشفت عدم مصداقيته في وقف التنسيق الأمني، حيث رصدت عدة تقارير وقائع عن استئناف التنسيق، إضافة إلى أن القناة العبرية الثانية نشرت أن السلطة الفلسطينية أعادت التنسيق الأمني مع "إسرائيل" بشكل كامل، فرفضت حركات الجهاد الإسلامي وحماس والديموقراطية والشعبية جميعها، عودة التنسيق، وقال عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية حسين منصور، "إن التنسيق الأمني يقدم خدمة مجانية للاحتلال، ويجب التوقف عنه بشكل نهائي، وهو يضر بالمصالحة الوطنية وبالمقاومة الفلسطينية"<sup>213</sup>.

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية نفت وقف السلطة للتنسيق الأمني، مؤكدة أن التنسيق الأمني بين الطرفين مستمر ولم يتوقف للحظة واحدة<sup>214</sup>. ومصدقا لذلك، كشف مصدر فلسطيني مسؤول في 2017/8/6 أن الاتصالات بين السلطة والاحتلال بدأت تعود لسابق عهدها، كما كانت عليه قبل أحداث المسجد الأقصى، موضحاً أن الرئيس عباس قرر عودة الاتصالات تدريجياً مع الاحتلال، بعد تأكده من تراجع الإجراءات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى<sup>215</sup>. ومع ذلك، فإن مستشار عباس وقاضي القضاة في السلطة محمود الهباش أكد في 2017/8/8، أن السلطة تربط استئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه سنة 2000، وفقاً للاتفاقات الموقعة بين الطرفين<sup>216</sup>.

واستمراراً لهذا الموقف، قال الرئيس عباس، خلال لقائه وفداً من حزب ميرتس Meretz الإسرائيلي في 2017/8/20، إنه يسعى لاستئناف التنسيق الأمني مع "إسرائيل" إلا أن "إسرائيل" لم ترد على اقتراحه بهذا الخصوص، مؤكداً أنه أوعز إلى أجهزة أمن السلطة بزيادة مراقبة الجهات الفلسطينية التي يمكن أن تنفذ عمليات في الحرم القدسي الشريف<sup>217</sup>.

### مظاهر التنسيق الأمني:

تعددت مظاهر التنسيق والتعاون الأمني بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية؛ ما بين منع وإحباط للعمليات الفدائية ونشاطات المقاومة التي ينفذها أبناء الشعب الفلسطيني، سواء كان ذلك في إطار فصائلي يتبع قوى المقاومة الفلسطينية أم في إطار فردي بحت، وتقديم وتبادل

للمعلومات الاستخباراتية التي تستهدف إحياء العمل المقاوم والنشاطات الكفاحية، وبين تأمين الحدود لجنود الاحتلال والمستوطنين الذين يدخلون إلى مناطق السلطة، وإعادة تمهين سالمين.

فمع بداية سنة 2016، أكد رئيس جهاز المخابرات العامة في السلطة ماجد فرج أن أجهزة أمن السلطة تمكنت من إحباط مئتي عملية ضد أهداف إسرائيلية، واعتقال نحو مئة فلسطيني كانوا يخططون لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وصارت أسلحة من بعضهم منذ اندلاع انتفاضة القدس، في إطار علاقات التعاون الأمني مع الاحتلال<sup>218</sup>.

ومع تصاعد عمليات الطعن والدعس في إطار انتفاضة القدس، كشف الرئيس عباس نهاية آذار/مارس 2016 عن قيام أجهزته الأمنية بتفتيش حقائب الأطفال في المدارس وخارجها، لمنعهم من تنفيذ عمليات طعن ضد جنود الاحتلال والمستوطنين، مبيناً أنه تم العثور على سبعين سكيناً في حقائب التلاميذ ومصادرتها<sup>219</sup>. وفي 2016/4/9 كشف موقع والا العبري عن قيام أمن السلطة، ضمن تنسيق مشترك مع الشاباك الإسرائيلي، باعتقال خلية فلسطينية من رام الله كانت تخطط لتنفيذ عملية عسكرية ضد قوات الاحتلال، تشمل إطلاق نار وأسر مستوطنين أو جنود من مستعمرات إسرائيلية قرب رام الله<sup>220</sup>.

وتأكيداً على الدور الأمني الكبير الذي تضطلع به الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في إحباط عمليات المقاومة ضد الاحتلال، أكد الخبير الإسرائيلي ومحرر الشؤون الفلسطينية في موقع والا العبري آفي يسخاروف، منتصف نيسان/أبريل 2016، أن السلطة أحبطت في الأشهر الأخيرة عشرات وربما مئات الهجمات والعمليات ضد "إسرائيل"، في إطار التزامها بالتعاون الأمني، مبدياً استغرابه من إنكار "إسرائيل" للدور الأمني الكبير الذي تضطلع به السلطة لصالحها<sup>221</sup>.

ودلت معطيات قدمها كبار الضباط في جيش الاحتلال للمستوى السياسي الإسرائيلي في 2016/5/4، أن أجهزة أمن السلطة مسؤولة عن اعتقال 40% من الفلسطينيين الذين كانوا يخططون لتنفيذ عمليات فدائية ضد جنود الاحتلال في الضفة الغربية، مؤكداً أن هذه المعطيات تشير إلى ارتفاع، بنسبة ثلاثة أضعاف، في نطاق نشاط أجهزة أمن السلطة وتعاونها الأمني مع "إسرائيل"، حيث كان ينسب لها قبل ثلاثة شهور اعتقال ما نسبته 10% من المشتبهين<sup>222</sup>.

وفي الوقت الذي دفعت فيه السلطة بمزيد من قواتها الأمنية العاملة في الضفة لضبط الأوضاع الميدانية وإحياء أي عمليات فدائية فلسطينية، كشف آفي يسخاروف، في 2016/5/10، أن عناصر من الشرطة الفلسطينية يتولون القيام بمهام أمنية بملاحقة عناصر فلسطينية معادية لـ "إسرائيل" شرقي القدس<sup>223</sup>.

بدوره، كشف رئيس أركان جيش الاحتلال غادي آيزنكوت، خلال اجتماع عقده المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (كابينت) Political-Security Cabinet،

عن الأدوار المتبادلة بين جيش الاحتلال وأجهزة أمن السلطة في إطار الحرب التي يشنها الطرفان على المقاومة الفلسطينية بالضفة<sup>224</sup>.

ومما يبدو، فإن علاقات التعاون الأمني بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية لا تمر بأحوال انسيابية في مختلف المراحل، بل إنها تشهد ضغوطاً وحالات من الابتزاز السياسي والأمني في بعض الأحيان. فقد قال موقع والا العبري في 2016/7/10، إن اجتماعات جرت بين ضباط كبار في جيش الاحتلال ومسؤولين أمنيين فلسطينيين، نقل الضباط الإسرائيليين من خلالها رسائل تهديد تطالب السلطة بالتركيز على جمع الأسلحة وزيادة نشاطاتها الأمنية والميدانية، وإلا فإن جيش الاحتلال سيضطر إلى زيادة حجم اقتحاماته وعملياته في كافة مناطق الضفة الغربية<sup>225</sup>.

وفي 2016/9/7، أصدرت حركة حماس تقريراً يشتمل في بعض محاوره على توثيق للاعتداءات التي نفذتها أجهزة أمن السلطة، ضدّ المواطنين والمناضلين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، في إطار التنسيق الأمني مع الاحتلال<sup>226</sup>.

وفي 2016/9/13، كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن أجهزة أمن السلطة سلمت الاحتلال مجندين إسرائيليّين دخلتا إلى طولكرم بالضفة عن طريق الخطأ<sup>227</sup>. وفي 2016/11/6، كشف موقع والا العبري أن السلطة قدمت معلومات استخباراتية إلى سلطات الاحتلال حالت دون تنفيذ عملية تفجيرية كانت مقررة في 2016/11/4، ضدّ قوات الاحتلال في مدينة الخليل بالضفة، وتمّ اعتقال الشاب الفلسطيني المشتبه بالتخطيط لتنفيذها<sup>228</sup>. وفي 2016/12/10، قامت أجهزة أمن السلطة بتسليم ثلاثة مستوطنين لسلطات الاحتلال كانوا قد تسللوا لمدينة رام الله بالضفة<sup>229</sup>.

ووفقاً لتقرير حقوقي صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في 2017/1/3، فقد قامت أجهزة أمن السلطة باعتقال واستدعاء 2,214 فلسطينياً خلال سنة 2016، منهم 1,125 حالة اعتقال و1,089 حالة استدعاء، تركزت ضدّ أسرى محررين من سجون الاحتلال وطلبة جامعيين<sup>230</sup>.

وفي مطلع شباط/ فبراير 2017 اتهمت حركة الجهاد الإسلامي أجهزة أمن السلطة باعتقال 16 من كوادرها بالضفة، من بينهم أسرى محررين من سجون الاحتلال، مؤكدة أن أمن السلطة يعتقل كوادرها باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي<sup>231</sup>.

كما قامت أجهزة أمن السلطة في 2017/3/27 بتسليم سلطات الاحتلال جندياً إسرائيلياً دخل بشاحنته العسكرية إلى قرية سعير قضاء الخليل عن طريق الخطأ، وقامت أيضاً بتسليم سلطات الاحتلال مستوطنين اثنين تسللا في 2017/5/12 إلى قرية قصرة جنوب نابلس بالضفة، كانت مجموعة من المزارعين الفلسطينيين قد حاصرتها قبل أن تتدخل قوات أمن السلطة لإنقاذها<sup>232</sup>.

وفي 2017/6/8، قامت أجهزة أمن السلطة بتخليص حافلة إسرائيلية هاجمها شبان فلسطينيون بالحجارة بعد دخولها إلى مدينة نابلس بالضفة، ومن ثم تسليمها إلى سلطات الاحتلال<sup>233</sup>.

وفي 2017/7/6، منع جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة عقد مؤتمر شبابي في مدينة رام الله، وقالت إحدى منسقات المؤتمر آلاء عابد، إن الأمن الوقائي أبلغهم بمنع عقد المؤتمر، مبرراً ذلك بدواعٍ أمنية<sup>234</sup>.

ونقل موقع والا العبري، نهاية تموز/ يوليو 2017، عن مصدر أمني فلسطيني رفيع المستوى، أن الأمن الوقائي اعتقل نشطاء من حماس في الضفة، عملوا على تصعيد الأوضاع الأمنية، عبر التخطيط لتنفيذ عمليات ضد الاحتلال، مشيداً بتعامل جيش الاحتلال وجهاز الشاباك مع أحداث المسجد الأقصى وإدارتها حتى انتهاء الأزمة<sup>235</sup>.

وفي هذا السياق أكد رئيس الشاباك نдав أرغمان في حديث للقناة العبرية السابعة في كانون الأول/ ديسمبر 2017، أن المستوى الأمني أحبط ما يقرب أربعمئة عملية في أنحاء الضفة الغربية، وأضاف أن هذا يشكل "إنجازاً فريداً" مقارنةً بالسنة السابقة، التي أحبط فيها مئتا عملية فقط. وشدد أرغمان على أهمية التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية ومدى نجاعته في المنع، أو الحدّ على الأقل، من تنفيذ العمليات ضد الاحتلال ومستوطنيه بالضفة الغربية، قائلاً: "إن أجهزتها الأمنية تشكل بالنسبة لنا "بنك المعلومات" في الوصول إلى الأهداف"<sup>236</sup>.

### انعكاسات التنسيق الأمني على الواقع الفلسطيني الداخلي:

لا شك أن التنسيق الأمني مع الاحتلال قد خلف جروحاً وأثاراً غائرة في الوجدان الشعبي الفلسطيني، وأسهم في الكثير من المفاعيل السلبية والارتدادات العكسية التي أسهمت في تصدع وتفسيخ البنيان والنسيج الاجتماعي الفلسطيني. فلا يخفى أن الخطوات القمعية والإجراءات التعسفية المترتبة على التنسيق الأمني؛ من اعتقال وتعذيب داخل سجون السلطة والاحتلال، وكبت للحريات، ومحاربة للحق في مقاومة الاحتلال، تطل قطاعاً واسعاً ومعتبراً من أبناء الشعب الفلسطيني، وتصيبه في صميم انتمائه الوطني وروحه المعنوية وتركيبته الاجتماعية. من هنا، لاقى التنسيق الأمني رفضاً فلسطينياً عارماً يكاد يبلغ درجة الإجماع، لما يترتب عليه من أخطار ومصائب وتحديات، وحرصت مختلف قطاعات وشرائح الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها القوى والفصائل الفلسطينية، على إدانته وتجريمه ودعوة السلطة لوقفه والإقلاع عنه دون تأخير.

وعلى مدار سنتي 2016 و2017، لم تترك الفصائل الفلسطينية التي تحتل واجهة وصدارة المشهد السياسي والوطني الفلسطيني، مناسبة إلا وعبرت فيها عن رفضها للتنسيق الأمني مع الاحتلال، وتحذيرها للسلطة من مغبة استمرارها في فتح التعاون الأمني ضد قوى المقاومة

والمناضلين من أبناء الشعب الفلسطيني. ومن أمثلة ذلك، اتهام حركة حماس للسلطة وأجهزتها الأمنية في 2016/4/10 بالسعي لإفشال انتفاضة القدس، ومحاربة عمليات المقاومة، واعتقال المقاومين، واتباع سياسة الباب الدوار ضمن التعاون الأمني مع الاحتلال<sup>237</sup>.

كما عبّر عضو مركزية فتح والأسير في سجون الاحتلال مروان البرغوثي، في حوار صحفي من داخل سجنه في 2016/4/18، عن إدانته الشديدة لاستمرار تمسك السلطة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، مؤكداً أن مقاومة الاحتلال لا تستقيم ولا تنسجم مع التنسيق الأمني، ولا يعقل أن تقاوم جهة فلسطينية الاحتلال، وتنسق معه جهة فلسطينية أخرى<sup>238</sup>. ودعا البرغوثي السلطة لإنهاء دورها في التنسيق الأمني، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني أراد سلطة وطنية تشكل جسر عبور للاستقلال وليس جسراً لتأييد الاحتلال والاستيطان<sup>239</sup>.

ورداً على تصريحات الرئيس عباس التي أكد فيها استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، أكدت حماس في 2017/4/19 أنها تنظر بخطورة بالغة إلى هذه التصريحات، داعية عباس إلى التوقف عن هذه المواقف والتصريحات الغربية عن ثقافة الشعب الفلسطيني ومواقفه الوطنية<sup>240</sup>.

أما قوى اليسار الفلسطيني، فقد أبدت غضبها الشديد تجاه قيادة السلطة والجهة المنتفذة في منظمة التحرير، بعد أن تأكدت أن القرار الذي اتخذته المجلس المركزي للمنظمة، والقاضي بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، ما زال حبراً على ورق، في ظل مواصلة اللقاءات الأمنية بين مسؤولين في أمن السلطة ونظرائهم الإسرائيليين، واستمرار مظاهر التعاون الأمني الهادف إلى وقف عمليات المقاومة.

وأكدت قيادات في فصائل اليسار الفلسطيني (الجهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب) أن قرار المجلس المركزي للمنظمة إزاء وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال لا يعدو كونه مناورة جديدة، ولن يتعد حدود القرار الحبر الذي كتب فيه<sup>241</sup>.

وفي ظلّ حملة الاعتقالات والمداهمات التي نفذتها قوات أمن السلطة بالتعاون مع وحدات من جيش الاحتلال، وشملت أعداداً كبيرة من عناصر حركتي حماس والجهاد الإسلامي في مدينة نابلس بالضفة تموز/ يوليو 2016، دانت حركتي حماس والجهاد هذه الاعتقالات، كما دانها أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح عبد الستار قاسم الذي أكد أن التنسيق الأمني ليس جديداً، مشيراً إلى أن السلطة قيّدت نفسها أمنياً وجعلت أمن الاحتلال أمراً يمنع المساس به<sup>242</sup>.

وفي 2017/7/3، أحصى تقرير صادر عن لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة 273 اعتداء بحق المواطنين الفلسطينيين نفذتها أجهزة أمن السلطة خلال حزيران/ يونيو 2017، ومن بينها اعتداءات واعتقالات بالجملة، على خلفية العمل المقاوم ضد الاحتلال<sup>243</sup>.

وفي ظلّ الاعتقالات التي نفذتها قوات الاحتلال في 2017/8/2 بحق نواب وقادة من حماس بالضفة، أكدت النائب في المجلس التشريعي جميلة الشنطي أن هذه الاعتقالات تشكل ثمرة للتنسيق الأمني مع الاحتلال، وأشارت إلى أن شعبنا يستطيع أن يغيّر من المعادلة القائمة في الضفة ويقلب الطاولة في وجه الاحتلال وأعدائه<sup>244</sup>.

وفي 2017/10/11، أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تقريراً رصد ما أسماه الجرائم المرتكبة بحق المواطنين الفلسطينيين، من قبل أجهزة أمن السلطة وقوات الاحتلال، في الربع الثالث من سنة 2017، مشيرة إلى أن معاناة المواطنين الفلسطينيين المزدوجة على يد قوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة تتعمق مع استمرار جرائم القتل، والاعتقال، والتعذيب، والعقاب الجماعي لعائلات الأسرى والشهداء الفلسطينيين، في تناغم كامل ضمن سياسة التنسيق والتعاون الأمني. وأضاف التقرير أن التعاون الأمني بين السلطة وقوات الاحتلال يشكل جريمة لمخالفته اتفاقيات جنيف<sup>245</sup>.

**خلاصة**  
طويت سنتا 2016-2017 في أجواء تبعث على القلق من أن المنظومة السياسية الفلسطينية لم تتمكن من تجاوز مشكلاتها. فلم يحدث تطور يذكر على صعيد إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها التمثيلية والقيادية، وهي خرجت من 2017 كما دخلت في 2016 ببنى مترهلة تفتقد للفاعلية والقدرة على الأداء، مع حالة عجز مزمنة، في الوقت الذي تستحضرها القيادة من "غرفة الإنعاش" كلما دعت الحاجة للحديث عن "الشرعية"، أو ملء الفراغ المتعلق بالتمثيل.

أما السلطة الفلسطينية فقد كان ثمة إصرار غريب على تفعيل أحد أعمدتها وتركيز الصلاحيات في يد "مؤسسة الرئاسة"، مع تعطيل متعمد للآخر "المؤسسة التشريعية"، التي يفترض أن تكون معنية بتشكيل الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.

وحتى الإطار القيادي الموحد لم يسلم من التعطيل، والذي يفترض أن يقوم بدور فاعل مع غياب وتعطل المؤسسات التمثيلية للكيان الفلسطينية. وبالتالي وجدنا أنفسنا، وما نزال، أمام قيادة سياسية تنفيذية، تتبع فصيلاً فلسطينياً واحداً، تتولى مسار العمل الفلسطيني وتتحكم فيه، بشكل يعكس النمط المتخلف في دول العالم الثالث، ولا يتناسب مع حركة ثورية مطالبية بتفجير طاقات شعبها وإمكاناته لمواجهة الاحتلال ودحره.

وهكذا، انشغلت حكومة "التوافق الوطني" بتنفيذ عقوبات قاسية على قطاع غزة لإخضاع وتطوير أحد طرفي "التوافق"! وتم "إدارة" ملف المصالحة وليس السعي لإنفاذها بما يتوافق مع

سياسة الطرف المتحكم بالسلطة والحكومة؛ واستمر التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال بخلاف معارضة قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني.

وإذا كانت أواخر سنة 2017 قد حملت بشائر حدوث اختراق في ملف المصالحة، بعد حلّ حماس للجنة الإدارية، واستلام حكومة التوافق لمعابر قطاع غزة والوزارات؛ فإن درجة التفاؤل قد تراجعت مع ظهور قوائم طلبات جديدة من حماس، مرتبطة بالأجهزة الأمنية وبتسليم سلاح المقاومة أو وضعه تحت السيطرة.

ولا تبدو قيادة المنظمة والسلطة راغبة في تحقيق شراكة وطنية حقيقية في بنية ديموقراطية شفافة. ويعود جزء من ذلك إلى عقليتها وتركيبتها؛ غير أن البيئة العربية والدولية غير المرحة بخط المقاومة وبتيارات "الإسلام السياسي" لا تجعل من السهل استيعاب هذه التيارات في المنظومة السياسية الفلسطينية. كما أن هناك حاجة ماسة لتحديد المسارات وألويات المشروع الوطني الفلسطيني (خصوصاً حسم المسائل المتعلقة بثنائية التسوية والمقاومة)، لإيجاد تركيبة قادرة على العمل الفعال في البنى المؤسسية الفلسطينية. وفوق ذلك، فثمة ضرورة لبرامج بناء ثقة بين أطراف الخلاف الفلسطيني وخصوصاً فتح وحماس.

ولعل قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وبالتالي فشل مسار التسوية وفق اتفاقيات أوسلو في توفير الحد الأدنى لحلّ "الدولتين"، وفقدان الأمل بإمكانية تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة مستقلة... يدفع القيادة الفلسطينية لإعادة النظر في متابعة الالتزام باستحقاقات أوسلو والسلطة... وذلك لفتح الطريق أمام إعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس تراعي المصالح العليا للشعب، وتستوعب طاقاته، وتدير الصراع مع العدو بطريقة أكثر قوة وفعالية.

# The Palestine Strategic Report 2016-2017

## التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2017-2016



### هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

